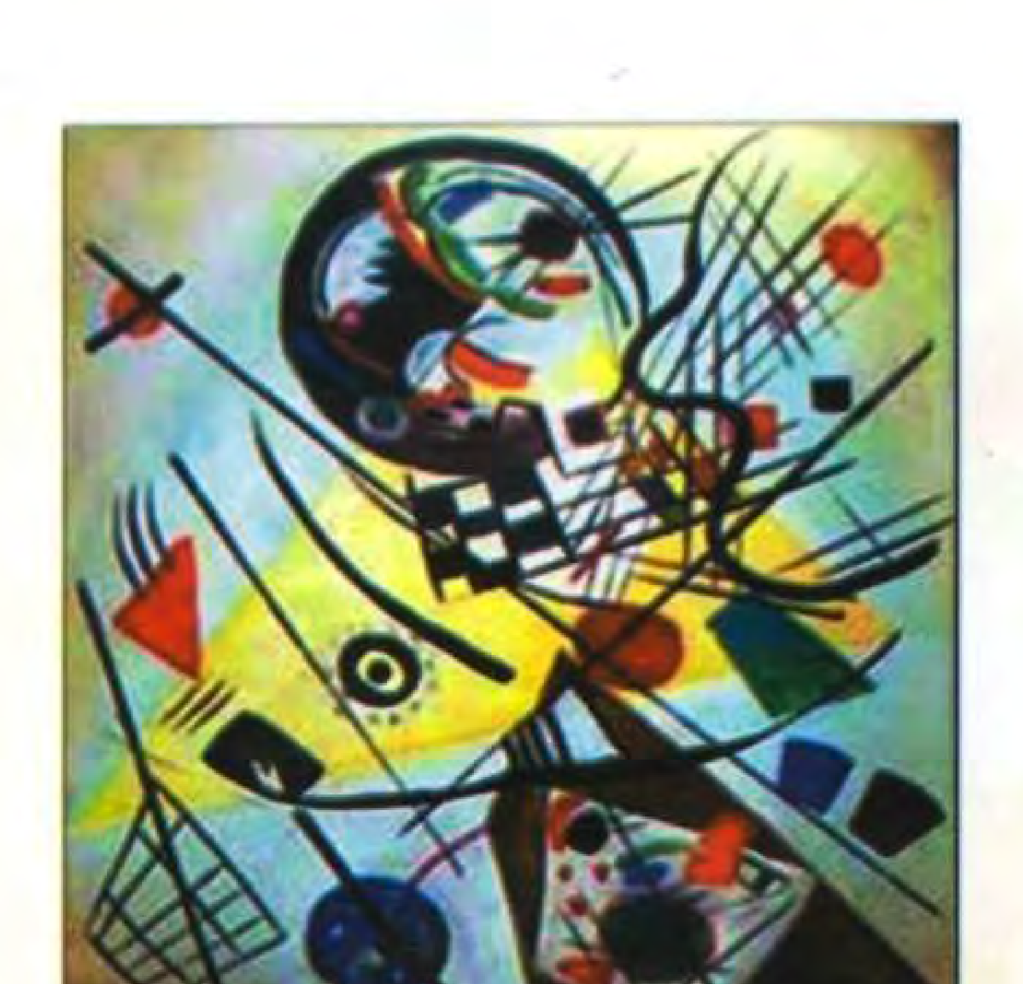


18

د. المهدي المنجرة

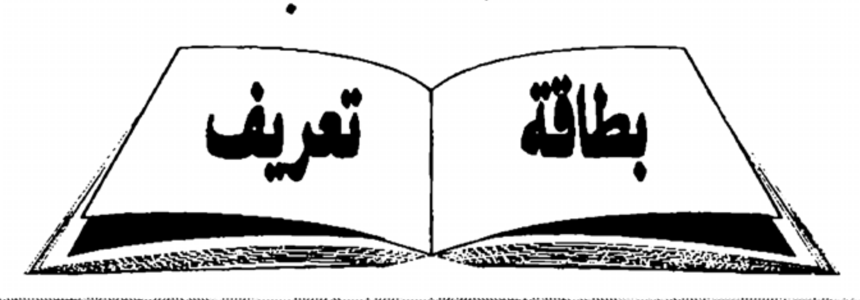
عولمة العولمة



الطبعة الثانية

منشورات الزمن

كتاب الجيب



المهدي المنجرة

- عام 1948 سافر إلى أمريكا حيث التحق بمؤسسة "بلتي"، ثم التحق بجامعة كورنل وتخصص في البيولوجيا والكمياء. غير أن ميولاته السياسية والاجتماعية دفعته إلى المزاوجة بين دراسته العلمية من جهة، والعلوم الاجتماعية والسياسية من جهة ثانية، وفتحت إقامته بأمريكا عينيه على العمل الوطني والقومي. ومن هذا المنطلق، كان انشغاله بمكتب المغرب ومكتب الجزائر بالأمم المتحدة، كما تحمل مسؤولية رئاسة رابطة الطلاب العرب.
- في سنة 1954 غادر أمريكا إلى إنجلترا لمتابعة دراسته العليا بجامعة لندن في الاقتصاد والعلوم السياسية، حيث قدم أطروحته لنيل الدكتوراه في موضوع «الجامعة العربية».
- في سنة 1957 عاد إلى المغرب ليعمل أستاذا بكلية الحقوق.
- تولّى في هذه الفترة إدارةَ مؤسسة الإذاعة المغربية، في سنة 1962 عيّنه «روني ماهو» المديرُ العامُّ لليونسكو آنذاكَ مديراً عامّا لديوانه.
- سنة 1970عمل بكلية العلوم الاقتصادية بلندن أستاذا محاضراً وباحثاً في الدراسات الدولية.
- خلال سنتي 1975 و 1976 تولي مهمة المستشار الخاص للمدير العام لليونسكو. وفي تلك الأثناء تأسس «الاتحاد العالميّ للدراسات المستقبلية» الذي انتخبه رئيساً له إلى سنة 1981.
- في سنة 1982 تأسستْ بباريس منظمةٌ جديدة باسم «الجمعية العالمية للمستقبليين» التي انتخبتْه رئيساً لهاإلى غاية 1990.
- أصدر العديد من المؤلَّفات والمقالات والأبحاث باللّغات العربية والفرنسية والإنجليزية، منها:

*** الحرب الحضارية الأولي (1991)،**

*** القدس العربيَّة، رمز وذاكرة (1969)،**

*** حوار التواصل -(1996).**



2011

عولمة العولمة

من أجل التنوع الحضاري

د. المهدي المنجرة

الطبعة الثانية

 منشورات الزمن

كتاب الجيب العدد 18

المدير : عبد الكبير العلوي الإسماعيلي

الإخراج التقني : منشورات الزمن

الإيداع القانوني، 217/99

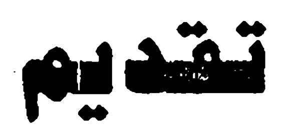
طبع ، مطبعة النجاح الجديدة ـ الدارالبيضاء

توزيع ، سبريس

الإدارة والتحرير ، 153، شارع سيدي محمد بن عبدالله رقم 7 ـ العكاري ـ الرباط

الهاتف + الفاكس ، 44 98 29 37 212 00

البريد الإلكتروني، az_zaman@hotmail.com



من النــادر أن يجد المرء للدكتور المهدي المنجرة كتابات أو محاضرات يستخدم فيها مصطلح العولمة أو يوظف مفهومها لمقاربة العلاقات الدولية، إذ غالبا ما يتحفظ من المبالغة السيميائية التي أصبح المصطلح عرضة لها من لدن المتبنين لها وحتى من قبل مناهضيها.

والواقع أن المهدي المنجرة في كتابه هذا، وفي سواه من ابحاثه، لا يرتاح إلى المصطلح إياه ولا يستسيغه، ليس لأن للرجل منظومته الفكرية المستقلة وفضاءه السيميائي الخاص، ولكن لأنه مقتنع بأن هذا المنظور المرتكز على قراءة تطور علاقات الشمال بالجنوب على خلفية من مصطلح العولمة السائدة لاينصهر (ولايمكنه أن ينصهر) في التصور الذي قضى جزءا كبيرا من حياته متشبثا به، مدافعا عنه ومقدما له على غيره من التصورات.

فظاهرة العولمة، من وجهة نظر المهدي المنجرة، إنما هي - بصرف النظر عن كل المقاربات والتأويلات - مرحلة من مراحل الاستعمار الجديد الذي تعمل القوى الكبرى (وفي مقدمتها

الولايات المتحدة الأمريكية كقوة أولى) على التأسيس والترويج لها، ليس فقط على مستوى الممارسة والتطبيق، ولكن أيضا على مستوى الثقافة والفكر.

إن العولمة القائمة، في نظر المنجرة، هي فرض لنمط معين من القيم من لدن دول الشمال على دول الجنوب، بتزكية ومباركة من أنظمة وحكومات هذه الأخيرة، وكذا بواسطة أقلام مرتزقة رهنت فكرها وتحليلها لفائدة حكام متواطئين - في مرحلة ما بعد الاستعمار - مع مستعمريهم القدامى.

والتحليل أعلاه لا يطال حكام العالم الثالث ونخبه المثقفة فحسب، بل ويتعداهم إلى حكام العالم العربي والإسلامي ومثقفيه، لكونهم لم يتكفلوا بخلق وضمان سبل المناعة ضد الاستهداف الثقافي والحضاري الذي كانت أممهم وشعوبهم، وما تزال، هدفه ومادته لزمن طويل.

لا ينتفض المهدي المنجرة، وهو السابر لأغوار العلاقات الدولية والعارف بمعظم تفاصيلها، لاينتفض ضد العولمة كظاهرة استعمارية جديدة فحسب، بل وأيضا كتوظيف لغوي يحرم الدول والشعوب من حقها في اختيار مصطلحاتها ومفاهيمها ومفرداتها للتعبير عن واقعها وآمالها في التحرر والاستقلال والكرامة.

إن رفض المؤلف لظاهرة العولمة السائدة إنما هو، وبامتياز،

رفض لحمولتها الاستعمارية الجديدة، لبعدها الاقتصادوي الإقصائي، لمحتواها الفكري المتمركز حول المنظومة الغربية ذات المرجعية المسيحية/ اليهودية، لتطلعها إلى صهر كل ثقافات العالم في المهيمنة منها، لتكريسها لقوة النار والحديد (كما في العراق وغيره)، ولرفضها لمبدأي التعدد والتنوع اللذين لامستقبل للبشرية بدونهما.

هو إذن «الفكر الواحد» الذي لم يتوان الكاتب يوما عن كشفه، عن التنديد به، عن تعرية خلفيته وعن فضح قواه وقوى النخب التي تتبناه وتلقى مصلحة في إشاعته وترويجه.

من هنا، ولأكثر من مبرر، يجد طرح «عولمة العولمة» عمقه الحقيقي وجوهره الأسمى.

فعولمة العولمة المقصودة في هذا المقام لا تعني فقط إعادة الاعتبار للحمولة السيميائية التي من الواجب أن يعبر عنها المصطلح، ولكن أيضا ضرورة بناء مضامينه من جديد قصد تضمينها القيم الثقافية والحضارية التي من المفروض أن تحكم أنساق القيم ومنظومة القانون الدولي، عوض انبنائها على «لبرلة سياسة القوة» و«خوصصة» العلاقات بين الدول والشعوب والثقافات.

فالوجود التاريخي والحضاري، كما يقول الكاتب، "لايقوم إلا على مبدأ التعدد : فالشمال لايمكنه أن يستمر في

الحياة بتحقيق تواصل بالآلات والبضائع والكلام السياسي الفارغ، وإنما يجب أن ينخرط في مشروع تواصل ثقافي وحضاري مبني على احترام القيم الإنسانية وعلى مبدأ التعدد الحضاري والثقافي".



تحرير العولمة *

اود في البداية أن أتقدم بخالص شكري إلى منظمي هذا الملتقى الذين تفضلوا باستدعائي، في شَخصي المسؤول العلمي للجنة المنظمة الأستاذ **كريس بييرسون** Chris Pierson والدكتور **سيمون طورمي** Simon Tormey الذي اقترحني كضيف شرف. وليُسمح لي أيضا بتوجيه متمنياتي بالتوفيق إلى أعضاء جمعية الدراسات السياسية بالمملكة المتحدة، بخصوص أعمال هذا الملتقى السنوي التاسع والأربعين.

---

*نص المداخلة الذي شكل أساس محاضرة ألقيت ضمن أعمال الملتقى الذي أشرف عليه جمعية الدراسات السياسية بالمملكة المتحدة، وذلك في 3 يونيو 1999 بشعبة الأنثربولوجيا والتاريخ بجامعة هوكايدو [سابورو Sapporo اليابان]. وقد نشرت ضمن كتاب :

C.Person and S.F. Tormey (eds.) Politics at the Edge : The PSA Yearbook, London and Basingstoke, Macmillan, London, 2000.

اطلعت، وأنا أستقل الطائرة لحضور هذا الملتقى على مقالة لصموئيل **هنتنجتون S.Huntington** بمجلة Foreign Affairs الصادرة بتاريخ 28 مارس 1999.

وقد بدت لي هذه المقالة ممثلة بقوة لمدرسة السياسة "الواقعية" لدرجة يمكن معها تشبيهها ببحث في "السوريالية" السياسية.

عنوان هذه المقالة هو : **القوة العظمى الوحيدة**، لأنه وكما جاء في الصفحة الأولى : "لم تعد هناك من الآن فصاعدا سوى قوة واحدة".

نكتشف بعد ذلك "أن تسوية القضايا الدولية الرئيسة تستدعي مبادرة تقودها القوة العظمى الوحيدة بمعية بعض التكتلات المكونة من الدول الكبرى الأخرى. غير أن القوة العظمى الوحيدة يمكنها أن تمارس حق النقض بخصوص القضايا الجوهرية [...] ومن البديهي أن تكون الولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة الوحيدة المتفوقة في كل مجالات القوة : اقتصاديا وعسكريا ودبلوماسيا وإيديولوجيا وثقافيا، مع توفرها على قدرات التدخل الضرورية لصيانة مصالحها في كل بقاع العالم." ونتج عن ذلك تراتبية السلطة في العالم الجديد ل "السياسة الكونية". فبعد القوة العظمى الوحيدة، نجد في المرتبة الثانية "القوى الإقليمية المهمة" وفي المرتبة الثالثة "القوى الإقليمية الثانوية".

وهناك 15 دولة تنتمي لهذين الصنفين الأخيرين، ولايتوقع أي

ترتيب خاص بالنسبة لأكثر من 180 عضوا ضمن المجموعة الدولية، اللهم إلا إذا ما تم تصنيف هؤلاء الأعضاء، ببساطة وعن طريق الإقصاء، في خانة "آخرين".

في ظل كل هذا أي قراءة يمكننا القيام بها لميثاق الأمم المتحدة وللمعايير الأكثر بساطة للمواثيق والاتفاقيات الدولية؟ ماذا سيتبقى من مفهوم التفاوض والتصالح ذاته؟ وماهو مآل حرية الاختيار [الإدارة الحرة] ضمن التعاون الدولي؟ ألايجب علينا الحديث بالأحرى عن "لبرلة سياسة القوة" و "خوصصة" العلاقات الدولية من لدن قوة واحدة، وذلك بفضل "هيمنتها داخل كل مجال من مجالات القوة" كماسبق أن رأينا؟ إن "العولمة" في السياسة الدولية المعاصرة تتطلب الهيمنة لتسهيل عملية التجانس ووضع نظام جديد للطبقات المغلقة، وذلك على مختلف الدرجات، حيث يمكن "لقوة الأغنياء" و "لقوة المحرومين" أن تتواصلا وفق قواعد محددة من جانب واحد من أجل "مصلحة" الجميع. هكذا، فإن قوة مثل الولايات المتحدة الأمريكية، بساكنتها التي تناهز 250 مليون نسمة، أي أقل من 5٪ من ساكنة العالم، تجد نفسها بفعل "عولمة" القوة، في وضع قائم على قيادة العالم حسب هواها وبدون أن تترك للآخرين المنقادين أدنى إمكانية للطعن.

إن مادلين أولبرايت تنعت هذه القوة "بالدولة التي لا غنى

عنها"، وتضيف قائلة : "لأننا قادرون، بفضل طول قامتنا، أن نرى أبعد من الأمم الأخرى".

إن السلام في هذه الحالة، سيكون مهددا بشكل خطير، كما أن الحفاظ على التنوع الذي يعتبر أساسيا بالنسبة للبقاء، سيعرض للخطر. فحظوظ تقليص الفروق داخل نفس البلد وبين الأمم، أصبحت ضئيلة جدا. وسيكون التواصل الحقيقي المتضمن للاحترام المتبادل أصعب بكثير، ذلك أن الغطرسة لم تكن أبدا وسيلة لتحقيق السلام أو الحكمة أو طريقا نحو التواصل والمعرفة المتبادلة. وبهذا الصدد، فإن أبيات حافظ، شاعر فارس القديمة، تدفعنا إلى تذوق حكمة الشرق التي يمكن استخدامها كعلاج ضد "ما بعد غطرسة العولمة". ومما جاء في هذه الأبيات :

في الممر الكوني الشاسع
حيث تبدوالشمس كحبة تافهة
كل من يقول إنه عظيم
يعتبر قليل الأدب وجاهلا
لأنه لم يكتشف بعد
ما يربطه حقيقة بالكون.

وبالفعل، فإن أولئك الذين يريدون منا أن نثق "بالعولمة" بنوع من السذاجة، لم يكتشفوا بعد ما يربطهم بشعبهم وبالإنسانية

بصفة عامة، دون أن نتحدث عن ما يربطهم بالكون. فهم قد احتجزوا الكوكب الأرضي، وجعلوا الفضاء خاضعا للهيمنة العسكرية، واحتلوا البلدان ورشوا الحكومات واشتروا عقول وأقلام جزء لايستهان به من أنتلجنسيا العالم الثالث، وعبّدوا الطريق أمام شركاتهم المتعددة الجنسيات، للاستحواذ على جزء هام من المقاولات العمومية، وبالتالي إضعاف الاقتصاديات الوطنية لبلدان الجنوب، مع تعميق التفاوتات السوسيواقتصادية بها. علاوة على ذلك، فهم وقعوا لفائدة الحكومات غير الديمقراطية، والتي لاتمثيلية لها، على عقد تأمين للحياة ضد إرادة شعوبهم نفسها. إن "العولمة" تعني مركزة السلط، كل أشكال السلط، وليس فقط السلطة السياسية. هكذا، فإن شركتين أمريكيتين وهما : General Motors و Exxon تحققان لوحدهما رقم معاملات يفوق مداخيل الهند ذات المليار نسمة. فنحن نوجد في مرحلة خضعت فيها اللغة ذاتها للتحريف، حيث أصبحت الكلمات، وبحركة سيمانتيقية ذات مفعول قوي، تدل من الآن فصاعدا، على عكس معناها الأصلي. ف "العولمة" ترجع في التحليل الأخير إلى "اللاتنظيم"، إنها تعني منذ الآن، العملية التي يتم بواسطتها ـ بمساعدة صندوق النقد الدولي والبنك العالمي في الغالب ـ "تنظيم" نزع ملكية الشعوب بمباركة الزعامة المحلية التي لايفوتها الاغتناء بالمناسبة.

ومنذ حوالي ست سنوات كتب **جيمس موروغان** بجريدة الـ Financial Times ما يلي : "إن انهيار المعسكر السوفيتي قد ترك المجال شاغرا أمام صندوق النقد الدولي ومجموعة السبعة الكبار G7 للتحكم في العالم وخلق مرحلة إمبريالية جديدة...

وإن اقامة نظام عالمي جديد هي صنيعة السبعة الكبار وصندوق النقد الدولي والبنك العالمي والكاط Gatt . غير أن هذا النظام يعمل ضمن نسق غير مباشر للحكم، يتضمن إدماج قادة البلدان النامية داخل شبكة الطبقة الحاكمة الجديدة...."

إن البلدان النامية لاتقبل فقط ما كان يبدو منذ عقدين، كدور ثانوي في الاقتصاد العالمي، بل تدعم نظاما لايمكن أن تلعب فيه بالفعل، سوى دورا تابعا... ويبدو كل هذا مخالفا بشكل غريب لخطاب سنة 1970، إلا أنه لايبتعد كثيرا عن خطاب سنة 1900، فداخل القوى الإمبريالية القديمة، تسير الأشياء من جديد باتجاه الوضع القار القديم Statuquo anté (النظام القديم). وتسمح "العولمة" مسبقا لـ 17٪ من سكان العالم الذين يسيطرون حاليا على 80٪ من موارد الأرض، بتعميق الفارق بين الشمال والجنوب، وذلك بنسب لا يمكن لأكثر من 5 ملايير نسمة تحملها. وبالفعل، فإن ما تمت "عولمته" حاليا هو، بكل تأكيد، الفقر والظلم الاجتماعي والرشوة والاستلاب الثقافي، وهو أيضا التضييق على الحريات والحقوق المدنية. فما هو الحيزالمتبقي للديموقراطية

داخل مجال غير ملائم، مجال تم تشكيله ورعايته من لدن "القوة العظمى الوحيدة" وأتباعها؟ ذلك هو السؤال الحقيقي والشمولي الذي يحتاج إلى العولمة.

ويبدو اليوم أنه من المستحيل عمليا على كل بلدان العالم الثالث، الانخراط بشكل حر وديمقراطي ضمن عملية التغيير، بدون مباركة "القوة العظمى الوحيدة" أو أي "قوة إقليمية ذات أهمية".

فعولمة الدمقرطة تعني تقوية إواليات التوجيه عن بعد [أوالمراقبة عن بعد] لضمان استمرارية أنظمة خاضعة، تنادي بالديمقراطية على المستوى الصوري، ولكنها تمارس الاستبداد عمليا بموافقة "عالمية".

لقد كنت مترددا في المشاركة في النقاشات حول "العولمة"، وما يزال تحفظي قائما إلى الآن. وكانت آخر الدعوات الموجهة إلي في هذا الإطار، وهي الدعوة التي رفضتها، قد وصلتني من المنتدى الاقتصادي الدولي، بخصوص الاجتماع السنوي بدافوس لسنة 1998. وكانت الدعوة مرفقة بالتعليق التالي : مادمتم تحسبون على أولئك الذين يتحدثون باسم العالم الثالث، فاحضروا معنا ليشاطركم الآخرون وجهة نظركم.

لكن كيف يمكنكم القيام بتبادل لوجهات النظر مع أناس ذوي آراء قطعية ونهائية، أناس عقدوا العزم على استخدام كل الوسائل الممكنة لجعل أولئك الذين يفكرون بطريقة مغايرة، يبدلون رأيهم؟

إن الانشغال الوحيد "للداعين إلى العولمة" هو استقطابكم إلى معسكرهم، أما كيف ومتى وكم من المال سيصرفون مقابل ذلك؟ فتلك هي المسألة.

ومن بين المآسي التي تصيب العالم الثالث، كون جزء من نخبته، تتسع قاعدته أكثر فأكثر، أصبح معروضا "في السوق" وخاضعا لإغراء هاته العروض.

وللأسف، فقد أصبح عدد الأعضاء المنتمين للمهنة الأكاديمية والمنخرطين في هذه العملية، كبيرا جدا. هكذا، فإن "العولمة" لم تقم فقط "بإزالة النظام " و"إزالة التنسيق"، بل هي تسعى أيضا، وعن طريق المتاجرة، إلى "إزالة الطابع الأكاديمي" عن عالم المعرفة والبحث.

فبالنسبة "للعولمة"، كل شيء وكل فرد وجب أن يعرض "في السوق". طبعا إن السؤال المطروح يتعلق بمعرفة سبب مخالفتي للقاعدة بحضوري لاجتماعكم. وتفسير ذلك، أن هذا الحضور يرجع إلى الصداقة والاحترام اللذين أكنهما للمنظمين، والذين عاينت أشغالهم في مناسبات أخرى. ومن جهة أخرى، فقد كنت على علم بأن "مؤشر التسامح" القائم بين الجامعيين، سيكون مرتفعا بما فيه الكفاية، لضمان تبادلات حقيقية لوجهات النظر.

ولم أدرك سوى في هذه اللحظة، دقة النصيحة التي أسداها لي الأستاذ **وايت** Wight المدير المشرف على أطروحتي في

الدكتوراه بمؤسسة London School of Economics، وذلك منذ أربعين سنة. فقد قال لي حينها : "الآن وقد حصلت على شهادتك، فإنني أنصحك بأن تنسى كل ما تعلمته، لأن فائدته ستكون نسبية بشكل كبير. تحرر من اللغة التي اكتسبتها، إذا ما أردت أن تفهم معنى الأشياء" .

في هذا السياق إذن، أتساءل عن فائدة كل ما تعلمته ودرسته للطلبة في الفضاء الجامعي خلال هذه العقود الأخيرة، خصوصا أمام شطحات العلميين ما بعد السياسيين post-politiques وغرورهم الذي لايحتمل، هذا دون الحديث عن الحيل التجارية لمرتزقة "الليبرالية" و "العولمة".

وقد رجعت من جديد إلى كتابات بعض المؤلفين الذين ساهموا في تقدم بعض من هذه المجالات، لأستشف مدى راهنيتها.

ففي كتاب Politics among nations (1960) **لهانز مورغنتاو** Hans Marganthau ستجدون بكل تأكيد إحالات على سياسة السلطة، لكن هذه الإحالات لن تساعدكم على إدراك مفهوم "القوة العظمى الوحيدة". وفي هذا الإطار فإن مؤلف Systems and process in international politics (1957) **لمورغان كبلان** Morgan kaplan، هو بكل بساطة بدون موضوع، لأنه يبرز التمايز في حين أن "العولمة" تنحو بالضبط باتجاه "التجانس". ويبدو كتاب

A working peace system (1960) أقل وجاهة بهذا الخصوص.

أما مؤلف Beyond the walfare state الذي كتبه **غونار ميردال** Gunnar Myrdal سنة 1960، فهو أقل ملاءمة، لأنه يدافع عن أطروحة معارضة تماما لأطروحة الداعين إلى "العولمة". ولايتعلق الأمر هنا طبعا، إلابعض الأمثلة القليلة جدا، والتي تلقي الضوء على مرحلة معينة.

وإذا ما عدنا الآن إلى ميثاق الأمم المتحدة، فإننا سنلاحظ بأنه أصبح عبارة عن وثيقة غريبة، صالحة فقط للحفظ داخل أرشيفات متحف لاستخدامها عند الاقتضاء في الأبحاث حول حفريات العلاقات الدولية. نجد في هذا الإطار، كتابات **موريسون وكوماجر** Morrisson and Commager وتحليلا مفصلا للوثيقة فصلا فصلا وبندا بندا مع إحالة على ما تم إنجازه بسان فرنسيسكو، أي ما يناهز 700 صفحة أصبحت تنتمي إلى جيولوجيا العلوم السياسية.

أما **أورن يونغ** Oran young، وهو من الأوائل الذين استخدموا منهجية تحليل الأنساق ضمن دراسته حول الأنظمة السياسية، والذي حقق كتابه systems of political sciences (1968) تجديدا مهما

في هذا المجال، فإنه يعتبر اليوم أقل نسقية، مثله في ذلك مثل كوينسي رايت Quincy Right ضمن كتابه The Study of international Relations. وفي الواقع، فإن المعرفة والبحث نفسها، قد خضعا لعملية "إزالة النظام" عنهما وتمت خوصصتهما بقوة الأشياء.

إن الحرية والتقدم العلمي سيعانيان بشكل كبير، أثناءكل عملية مراقبة، مباشرة أو غير مباشرة، لسيرورة البحث عن الحقيقة. وفي الواقع، فإن هذه العملية هي أفضل وسيلة لتمهيد الطريق أمام الديكتاتورية والتوتاليتارية. "فالعولمة" تشكل بقدر كبير، توتاليتارية جديدة لا تعلن عن اسمها.

وفي هذا السياق، يطرح السؤال الإبستيمولوجي التالي : كيف تتطور المعرفة داخل مجال أو مادة تخصصية ما، وكيف يتم إبرازها وتجديدها ومراكمتها؟ هل من اللازم أن تعالج هذه المعرفة كمادة للاستهلاك فقط، دون أخذ بعين الاعتبار لخاصيتها التراكمية ولا لوظيفتها التنبؤية؟

صحيح أن المعرفة مؤقتة وأنها تتطور دوما وبوتيرة مسرعة. كما أننا نعلم بأن ماهو صحيح اليوم يمكن أن يصبح خاطئا غدا. وهذا الأمر ينطبق بالخصوص على العلوم الاجتماعية التي يبدو أننا نميل فيها إلى السلوك المتغطرس نوعا ما.

إنني عندما أحاول فهم البعد السياسي والسوسيو.اقتصادي

لـ "العولمة"، فإنني أترك جانبا كل تحليل يريد أن يدفع بي إلى اعتبار "السلطة" هي المرجع الممكن الوحيد، "والقوة العظمى" هي المؤشر الوحيد أيضا. فلغة الأتباع الجدد تتلخص في القول التالي : "ليس أمامكم أي خيار آخر". وفي اعتقادي، فإن هذه الصيغة تصف بوضوح وتلخص بأمانة، جوهر ما نقصده من كلمة "العولمة". فالحرية والكرامة لا تتركان أمامنا أي خيار آخر سوى القول : "إننا نملك فعلا الاختيار وكذلك الحق المقدس في مسايرة هذا الاختيار". إن أولئك الذين يقولون لنا : "ليس لديكم أي خيار آخر"، قد استقالوا لأسباب عديدة، بل إنهم عملوا بوعي على "عولمة" الاستسلام كأسلوب في الحياة.

وذلك هو حال عدد كبير من المسؤولين الحكوميين ومن المقررين بالقطاع الخاص في العالم الثالث. ولن نمل أبدا من تكرار القول إن هؤلاء الأشخاص لايمثلون سوى أنفسهم، فمصداقيتهم أمام شعوبهم شبه منعدمة، وبقاؤهم داخل حلقة السلطة وكذا جشعهم الاقتصادي، هما العاملان الرئيسان اللذان يفسران هذا السلوك. وهناك في الغرب ميل بالأحرى، إلى طمس هذه الوقائع المعروفة لدى الجميع، وإلى إعطاء الامتياز بالتالي للمدى القصير، بدل الارتقاء إلى رؤية تخيلية للمستقبل.

إن أناس الشمال مازالوا غير آبهين بمصير أربعة ملايير نسمة من الجنوب، يعانون من التأثيرات المشتركة للإدارة

الفاسدة وللرشوة على المستويين الداخلي والخارجي ؛ وللاستغلال الناتج عن السياسات ما بعد الاستعمارية. فالوضع قابل للانفجار، لكن كل واحد يتحدث عن الطرق والوسائل الكفيلة بضمان الاستقرار. لكن لصالح من سيكون هذا الاستقرار وبأي ثمن؟

إن الاستعمار القديم كان يحظى على الأقل بامتياز الشفافية. إذ كنت تجد محتلا وساكنة خاضعة للاحتلال، ساكنة مرهوبة أمام الأجانب. كنت تجد زراعة واقتصادا مخصصين لحاجيات أقلية متواجدة في ما وراء البحار. وباختصار كان هناك إخضاع مفتوح بدون أقنعة. واليوم، أصبحت الأشياء مع ما حدث بعد الاستعمار، أكثر تعقيدا. فالأمر يتعلق "بتجمع" يتواطأ فيه المستعمرون القدامى مع المستغلين العالميين الجدد.

لقد تم تشجيع "العولمة" بشكل كبير، بفعل التأثيرات المشتركة لكل من : ما بعد الاستعمار ورعاية القوة العظمى ووصاية المؤسسات المالية العالمية التي تعمل تحت إمرة هذه الأخيرة، إضافة إلى السلوك المرتشي والجبان لأولئك الذين يتحكمون في مصائر الجنوب. ولن أقوم هنا بإطالة الحديث عن العلاقات التاريخية، إن لم أقل المرضية، وأعتقد أن بإمكاني المطالبة بحق الأبوة بالنسبة لصيغة "ما بعد الاستعمار"، والتي عملت أيضا على تدقيق مفهومها. وبإمكانكم العثور على العناصرالتمهيدية

لهذا الموضوع ضمن المجلة الشهرية Futuribles (عدد 147، باريس أكتوبر 1990) بمقالة تحت عنوان : **أزمة الخليج، مقدمة للمواجهة شمال/جنوب، بدايات ما بعد الاستعمار**. ويمكن التأكد من ذلك بسهولة أثناء البحث في الأنترنيت عن ألفاظ : "ما بعد الاستعمار" و "الاستعمار البعدي". ففي حقبة الاستعمار الجديد، لستم في حاجة إلى قوات الجيش للسيطرة على البلدان. إذ بإمكانكم فقط استخدام البنيات التحتية الموجودة بعين المكان، وخصوصا "المتعاونين" الراضين من بين المجموعات الحاكمة وبعض المرتزقة من المثقفين. فهؤلاء الأشخاص يعلمون علم اليقين بأنهم لن يظلوا في السلطة بدون "المستعمر الجديد". وعلى أي حال، فإن هذا الأخير واعٍ بأن مصالحه وسلطته يمران عبر هؤلاء. وهنا يبرز هدفهم المشترك المتمثل في ضمان استقرار أولئك الذين يتواجدون على هرم السلطة. وإذن، فإن الأشخاص الذين لايمكنهم الوصول إلى السلطة بواسطة سيرورة ديمقراطية حقيقية- وهذا هو حال الأغلبية الساحقة للحكومات الحالية بالعالم الثالث - يعتمدون على ما بعد الاستعمار الذي أصبح من الآن فصاعدا، مغتنيا ومدعما من طرف "العولمة".

في سنة 1970، أشرفت على تسيير حلقة دراسية بـ : London School of Economics لها صلة بالعلاقات

الدولية والبحث الإجرائي، وكتبت حينها كتابا بعنوان The United Nations System : An Analysis، وبزغ هذا المشروع من قناعة مؤداها أنه بمقدورنا دراسة الأنساق الاجتماعية من خلال مقاربة منهجية، خاصة إذا نحن أبرزنا وظائف أنساق القيم وكذا تنوعها. كان قد سبق لي العمل لبضع سنوات في إطار نظام الأمم المتحدة. وكنت حينها متأثرا على المستوى المفاهيمي، بأعمال العالم البيولوجي Von Bartalaney، مؤلف كتاب مهم تحت عنوان :

On Systems ظهر سنة 1942، يشرح فيه، ضمن أشياء أخرى ظاهرة الـ "Feed back" (التفاعلية). فبفضل اكتشافاته وتطبيقاته البالستيكية، تم تجنيب لندن مغبة قذائف V2. يقول هذا العالم في صيغة وجيزة وعميقة : "هنا حيث توجد الغاية، يوجد النسق". كان "هدفي" عند تحليل نظام الأمم المتحدة" O.N.U البحث هل الأمر يتعلق "بهدف" واقعي وإذن بنسق حقيقي في هذا النظام أم لا. وبعد عامين من البحث توصلت إلى خلاصة بسيطة : أجل، كان هناك هدف حقا من هذا النظام سنة 1945، فأولئك الذين سطروا ميثاق الأمم المتحدة يمثلون أقل من 50 بلدا، كلها أمم يهودية ـ مسيحية، باستثناء بلد واحد : لبنان (رغم كون رئيسه مسيحيا هو الآخر).

وبالتالي كان هناك عامل تجميعي يتعلق بنسق القيم، هو الذي ينظم النسق في مجموعه. كل هذا تغير مع وصول ما يطلق عليه البعض "حشد البلدان المستقلة"، التي يملك كل واحد منها صوتا في الأمم المتحدة، مثله في ذلك مثل الأعضاء المؤسسين، حشد ينتمي إلى أنساق من القيم المختلفة، تقطع مع الانسجام الذي كان سائدا في هذا المستوى إلى حد الآن.

هؤلاء الأعضاء الجدد خرجوا لتوهم من الاستعمار، ولم يكونوا في وقته على استعداد للخضوع إلى جهاز القيم والمسلكيات المفروضة من طرف واحد، ودون أن يسبق لهم المشاركة في بلورته.

بدأ "المساهمون الأساسيون" في ميزانية الأمم المتحدة، وعلى رأسهم الولايات المتحدة التي تدفع 25٪ من الميزانية، والقلقون من الآثار التي يمكن أن تكون لهذا الانضمام "الواسع" للأعضاء الجدد، على سيرورة التصويت وسط المنظمة، بالتشكيك في المبادئ الأساسية، كمبدأ مساواة الأعضاء وكذا ذلك المتعلق بالدلالة الديمقراطية "لأغلبية ما"، هكذا ظهر تعبير جديد للوجود : فبدأ "الشمال" يتحدث فعلا، عن الأغلبية "الأوتوماتيكية"، واضعا إياها كسيرورة "لا ديمقراطية"، وهناك من ذهب به التفكير إلى حد اعتبار ممارسة حق التصويت، كما حددها ميثاق الأمم المتحدة، لاتتلاءم ومقاصد وأهداف التعاون الدولي وحفظ

السلام! هكذا، ولأول مرة في التاريخ القصير للمنظمات الدولية تم الطعن بشكل مكشوف وبجدية في المبدأ الديمقراطي المقدس والجليل المتعلق بمساواة الدول.

إن المواصفات الأساس للميثاق والمتعلقة بالطابع الإلزامي لتسديد المساهمات المالية كما حددتها الجمعية العامة لم تحترم. وكان يتم التغاضي عن هذا الإخلال، كما مارسته الأمم المتحدة، من لدن الدول الأعضاء للأسف، ومن لدن سكرتارية الأمم المتحدة : فالقواعد لاتطبق على أولئك الذين يستطيعون فحص انتهاكها، فأضحى "نمط العيش" الضمني هذا هو النمط الجديد داخل المؤسسات الدولية، باسم "الواقعية السياسية".

إن الخلاصة التي توصلت إليها بعد نهاية هذا التحليل، منذ 25 سنة خلت، هي أن نظام الأمم المتحدة محكوم عليه بالفشل، لأنه لم يعد موجها بهدف متفق عليه اللهم إلا في الحالات الخاصة. ولأن الجمعية الأممية قد تعرضت لتحولات عميقة على مستوى أعضائها، كان لزاما عليها التفكير في إعادة بناء كل النسق على قاعدة هدف محدد بشكل جديد، بطريقة تعكس وتحترم التنوع الجديد لعناصرها المكونة.

فالأمم المتحدة الحالية بأعضائها الـ 160، ليست هي الأمم المتحدة لسنة 1945. وإذن ما العمل؟ يبدو لي أنه علينا أن نكون حذرين كل الحذر تجاه ثقل ودور أنساق القيم، في العلاقات

الدولية. ففي سنة 1978 وبمناسبة الطاولة المستديرة الأولى شمال ـ جنوب التي نظمتها (SID) = Society for international developement قلت ما يلي : "علينا أن نمنح الأسبقية العليا لسلم القيم، لأجل تبيان أن الأزمة الحالية بخصوصها بين الشمال والجنوب لا يمكنها أن تحل بملاءمة بسيطة".

نفس الانشغال أكدت عليه في تقرير Limits to learing 1979 : "إن التنوع الثقافي، سواء على المستوى الوطني أو الدولي سيبقى إحدى الحاجات النفسية والروحية الأكثر أولوية، والذي يمكنه أن يغدو أكثر فأكثر مصدر نزاع داخل المجتمعات وفيما بينها".

في أكتوبر 1986 بطوكيو أكدت، في إطار برنامج تلفزي متعلق بـ **مستقبل التعاون الدولي** على أن أسباب النزاعات المقبلة، ستكون من طبيعة ثقافية أساسا. وفي سنة 1991، بعد حرب الخليج أعلنت في استجواب مع جريدة Der Speigel بأن هذه الحرب هي "الحرب الحضارية الأولى". وفي أشهر قليلة بعد ذلك أصدرت كتابا تحت نفس العنوان يحمل فصله 13 عنوان : "المجابهة الحضارية".

إن البعد الثقافي في العلاقات الدولية كان واحدا من انشغالاتي الثابتة، سواء على المستوى الأكاديمي أو الإداري،

خلال العشرين سنة من الخدمة في إطار اليونسكو، خاصة حينما تكلفت بقطاع الثقافة داخل المنظمة. فالثقافة هي بالفعل الأداة التي لا يمكن إيلاؤها حق قدرها في تحليل العلاقات الدولية.

هكذا يمكننا، على سبيل المثال، انطلاقا من تصريح قام به الرئيس بوش في منتصف غشت أن نستشرف الآفاق ونرى حرب الخليج آتية : "سيتأثر شغلنا، ونمط عيشنا وحريتنا وكذا حرية البلدان الصديقة على مستوى العالم إذا ما سقطت مراقبة الاحتياطات الكبيرة للبترول في أيدي صدام حسين".

نفس هذا التوقع هو الذي عبرت عنه في حوار بـ **إذاعة فرنسا الدولية** المبثوث يوم 6 أكتوبر 1991، حيث أكدت على ما يلي : "أجل ستقوم الحرب". من هنا فالجملة كما نطق بها بوش تدل على أن الخطر الأكبر في نظره، ليس فقط من طبيعة سياسية واقتصادية ولا حتى استراتيجية، إنما هناك مخاطر كبيرة تتربص بنسق القيم الخاصة بالأمة [الأمريكية] وبأصدقائها وحلفائها الأقربين.فلأجل الحفاظ على نمط الحياة الأمريكية (والغربية) يجب الإبقاء على مراقبة إنتاج وتسويق البترول، حتى وإن لم يرتفع سعره منذ سنة 1978، حيث توجد شركات متعددة الجنسية تعد على رؤوس الأصابع هي التي تحدد سعر هذا البترول من طرف واحد وبمساندة حكومات هي الأخرى تعد على

رؤوس الأصابع أو أقل من ذلك. في سياق كهذا، تعني كلمة "العولمة" أن صواريخ طوما هاوك وأنواع أخرى من الصواريخ مستعدة للتدخل من أجل دعم وبقاء نسق من القيم و "أسلوب في الحياة" بأي ثمن كان، باستقلال عن انعكاسات ذلك التدخل على الآخرين. كل ما أريد التأكيد عليه، هو أنه منذ نهاية نظام قوة القطبين ؛ ومنذ انطلاق الإيديولوجيا الجديدة "للعولمة"، زادت بشكل كبير أهمية القيم الثقافية في العلاقات الدولية، كما زادت بشكل موازٍ حدة مخاطر المواجهة. فالهدف المنشود، بعد التأكيد على المكانة التي يجب أن تحتلها القيم الثقافية في العلاقات الدولية والضرورة الملحة لتواصل ثقافي، هو تسهيل الوفاق الدولي واستتباب السلم.

تتشبع "العولمة" وتتغذى من العجرفة الثقافية التي تمتح أصلها من الجهل واللامبالاة تجاه أنساق قيم أخرى وتجاه حقها في الوجود. هذا يؤدي بشكل تدريجي وفعلي إلى نزعة ثقافية تسلطية عالمية : "افعل مثلي إن كنت تتشبث بحقك في الوجود".هذا النوع من الابتزاز يغيظ ملايير الخاضعين لسوء التعامل سلفا من طرف أنظمة خضعت برمتها "للعولمة"، والتي ترى فيها الملجأ الوحيد والدعم الوحيد أمام التذمر الشعبي. وإذا لم تتغير الأشياء "فدمار العالم" لا مفر منه، إما عن طريق الانبجاس أوالانفجار، بعد جيل، جيلين، أو ثلاثة أجيال.

والمسألة الأهم هي معرفة ما إذا كان "منظروالعولمة" مهيئين، إن على المستوى المفاهيمي أو على المستوى العملي،لقبول أن تتواجد أضرب أخرى من الناس لهم تواريخ أخرى، خاصة إذا كان تاريخ أصحاب العولمة يعد بالقرون لا بآلاف السنين. صحيح أنني كنت دائما، وسأبقى مسكونا بأهمية التواصل الثقافي، لكن امتلاك المرء لـ Time Magasine أو لقناة CNN، أو أيضا كونه يسمى مردوخ لا يمنحه الحق في توجيه العالم فعليا إضافة إلى توجيهه فرضيا وخياليا. فالتواصل، موضوع حديثي هنا، هو القناعة التي يجب أن تحرك أولئك الناس وآخرين، إنه ذلك التعاطف الذي يجب أن نشعر به تجاه الكائنات الإنسانية الأخرى ؛ وليس تجاه المنتوجات والأرباح. هنا يغدو احترام التنوع أمرا أوليا وأساسيا لأجل التسامح والحوار. ويبدو أن "العولمة" لا علاقة لها بهذه الانشغالات الأرضية. ففي World Politics of the Global System الذي كتبه **هربرت سبيرو** سنة 1966 ، يشير سلفا إلى نظام كوني آخر، نظام متفتح ومتسامح. جاء آخرون، لما كانت الدراسة المسماة Global organization هي الموضة، وكتبوا بنفس الروح، وأيضا في الستينيات والسبعينيات كان المعنى المعطى لهذا النوع من النظام على نقيض تام مع الدلالة التي يحملها حاليا، والتي لا تترك أي مكان للحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة

والسلم. فالكرامة من الآن فصاعدا لفظ لا قيمة له، لأنه أمام محاولات "العولمة" لا خيار سوى الخضوع والانحناء والركوع أمام رؤوس الأموال وأمام السادة الجدد لما يسمى "بالنظام الكوني".

نحن أمام عرض شرائي عمومي (OPA) سيميائي حقيقي، شبيه ببعض الصفقات التي تتم داخل البورصة. لقد تم الاستيلاء على وحدة صوتية حاملة للسخاء والتسامح وحب الآخر، لمسخها ومنحها دورا منافيا تماما لمهمتها الأصلية. هناك في فرنسا، من قال مؤخرا بأن "الحروب القادمة ستكون من طبيعة سيميائية". إن فرض المفاهيم واللغة وتحديداتها هي بكل تأكيد الوسيلة الأكثر فعالية لبسط السيطرة على العالم. لذا يجب تصور آليات للدفاع الذاتي لحماية النفس من هذه الحملات السيميائية. لقد شكل العنوان المختار لهذا العرض، في حد ذاته، التعبير عن هذه الانشغالات وعن رفض الميولات التي ترمي إلى تشويه وإذلال المعاني النبيلة لهذه الألفاظ بما هي نتاج ميراث ثقافي عالمي وخير مشترك لكل الإنسانية. إنها معاني غير مبسوطة للخوصصة!

ما نلاحظه الآن، لا يمكن اعتباره مفاجأة بحق. بالأمس، منذ مدة 60 سنة تقريبا، عبر بعض الكتاب عن قلقهم بهذا الصدد، ففي سنة 1943 كتبت **سيمون فايل**، وهي فيلسوفة فرنسية

ومساعدة سابقا للجنرال دغول في لندن، بأن "أمركة أوربا تشكل خطرا جسيما" ؛ وبأنه "يتم تهييء أمركة الكوكب الأرضي"، مضيفة بأن "الإنسانية ستفقد ماضيها وأن هذا الأخير لما يفتقد، لا يمكن العثور عليه مجددا أبدا".

هذه الانشغالات كانت دائما مضمرة لدى الناس، لكنها بدأت في الإعلان عن نفسها صراحة، حتى في أوربا، في صيغة تخوفات صماء مرتبطة أكثر فأكثر ببناء هذه الأخيرة. لقد تعجب **أندري فونتان** A.Fontaine رئيس التحرير السابق لجريدة Le Monde، قائلا : "كيف يمكننا أن نريد مزيدا من أوربا، دون أن نريد قليلا من أمريكا في نفس الآن؟"

وفي عهد قريب، صرح **ليونيل جوسبان** L.Jospin الوزير الأول الفرنسي، بأن "العولمة" تحمل في أحشائها خطر التنميط الثقافي. هكذا، فالعلاقة بين "العولمة" و "الخطر" على الثقافة والقيم هي علاقة بادية للعيان. وإن قلق زكي العايدي "بكون العولمة تميل إلى تحطيم فكرة الشمولية والمسؤولية العالمية" هو قلق يتقاسمه العديد من المحللين.

الآن تم التخلي كلية عن عدد من الأنساق المنظمة للديمقراطية والعدالة التي سبق إقامتها بعناء منذ زمن تأسيس هيأة الأمم، أو تم انتهاكها صراحة. فالأمم المتحدة وكذا المنظمات التابعة

لها، قد فقدت كل المصداقية التي أحرزتها بعد أكثر من نصف قرن من الاجتهاد. لقد ولى زمن الجمعية العامة المستقلة، وزمن مجلس الأمن المتمتع بقدرة مطلقة تقريبا، وزمن الأمين العام المستقل. صحيح أن النظام الأممي كان عليلا، خاصة منذ حرب الخليج سنة 1991، حيث تأكدت قبضة بعض القوى الكبيرة صراحة، وبتواطؤ مطاوع للأمين العام، الذي سن تقليدا جديدا، احترمه خلفاؤه بدقة إلى حد الآن.

لم يعد بالإمكان إصلاح هذا النظام ولا إنقاذه، بل يجب أن يخضع إلى إعادة صهر كلية، تجعل منه ترياقا "للعولمة". الأكيد، هو أن هناك عدم تلاؤم كلي تقريبا بين هذه العولمة وكل النسق التنظيمي الدولي، كما كانت تعبر عنه الأمم المتحدة. وقريبا، لن يعود هناك من مكان إلا للسيرورات التنظيمية الدولية الأحادية الجانب، لكن تحت غطاء مهازل متعددة المستويات. وتعد "العولمة" "طائفة" جديدة لها مذاهبها الخاصة وتراتبيتها وقساوستها وأنصارها وطقوسها ونساكها ومتصوفتها وفاعلوها ومستثمروها، وكبرى الشركات المتعددة الجنسية، وحتى مواقعها المتزايدة على الويب (Web). ويكفي أن نلقي نظرة خاطفة على صفحات الويب المتعلقة بـ "العولمة" لندرك هول التباعد الجيوسياسي والسوسيوثقافي الخاص بأصل ولغة ومحتوى

هذه المواقع. فعلا، أكثر من 90٪ منها تنبعث من بلد واحد. هذا هو جانب التواصل الخاص "بالعولمة". وبالتالي، فالتحدي الكبير الذي يجب مواجهته، هو معرفة كيف يمكن تفعيل تواصل ثقافي يحفظ ويوطد التنوع الثقافي وينمي القدرة على الاستماع للآخرين.

وختاما، أقول ببساطة إن "العولمة"، كما هي محددة وكما هي مفروضة حاليا، تكون أحد الأسباب الأساسية في صعود العنف وتناسل النزعات التي نلاحظها على المستوى الكوني. "العولمة" هي أيضا ذلك الحقل المناسب لمواجهات كونية أخرى، أكثرحدة وتهديدا لاستمرار الإنسانية على قيد الحياة، اللهم إلا إذا تم اتخاذ إجراءات تقويمية عاجلة لتصحيح هذه الاختلالات المتتالية التي لم يعد في مقدور النظام الدولي تحملها. إن موضوع اللعبة ما هو إلا "السلم الكوني لا أقل ولا أكثر".

وبالنظر إلى القناعات العميقة الخاصة بي بصدد دور الثقافة والتواصل الثقافي في بناء السلام، وكختام، لا يفوتني استحضار هذا الاستشهاد للمهاتما غاندي : "أريد أن تهب ثقافات كل الأراضي بمحاذاة منزلي، وبكل حرية ممكنة، لكني أرفض أن أنقلب بهبوب أي واحدة منها".

خلاصة بسيطة نسبيا : نعثر عليها في عنوان هذه المداخلة عينها، وهي أن مفهوم "العولمة" مفهوم جذاب وغني. لقد كان

موضوع استعمال سيميائي مبالغ فيه بشكل مخادع . وإن إعادة امتلاكه تتطلب قسرا : "إعادة عولمة " العولمة.

ترجم هذه المداخلة الأستاذان :

ادريس كثير و عز الدين الخطابي

قسم الترجمة بجريدة الزمن

◆◆◆

العولمة والمعرفة في المجتمع المعاصر *

يشهد العالم طفرة علمية متميزة، وثورة في تكنولوجيا الاتصال والعلوميات، مما يجعل المجتمع المعاصر مجتمعا معرفيا بامتياز. وهنا تنطرح عدة أسئلة :
أي نمط من المعرفة يهتم به المجتمع المعاصر؟ وماهي الوضعية الاعتبارية لبعض العلوم في هذا السياق؟ وهل مازالت التصنيفات التقليدية للعلوم إجرائية؟ وكيف توظف هذه العلوم والمعارف في زمن العولمة؟ هل هي أداة تفعيل وتطوير وتواصل أم أداة سلطة وهيمنة واستتباع؟ وما موقع العالم الثالث ولغاته في هذا المجتمع المعرفي الناشئ؟
هذه الأسئلة والإشكالات يتناولها الدكتور المنجرة في الحوار التالي :

□ الأستاذ المنجرة، نبدأ معك هذا الحوار بتساؤل أولي عن سياق وطبيعة الطفرة التكنولوجية التي يعيشها العالم في ميدان

*حاوره : نزهة بلخياط ويحيى اليحياوي، ونشر هذا الحوار بمجلة فكر ونقد، العدد 29، مايو 2000

الإعلام و المعلومات والاتصال. كيف تقرؤون هذه التحولات وفي أي سياق عام تضعونها؟

■ أولا أريد أن أقول كلمة في حق هذه المجلة الفكرية التي أصبح لها اليوم إشعاع ليس لدى المثقفين و الباحثين فحسب، ولكن أيضاً من لدن العموم كونها تقوم بمهمة بيداغوجية وتربوية كبيرة، وأيضاً كونها تلعب دوراً حقيقيا في تبسيط بعض القضايا الكبرى المطروحة. لربما قد يوجد من القراء من يتساءل : لماذا مجلة تهتم بالعلوم الإنسانية وبالفلسفة والفكر عموماً، يتحول اهتمامها في محور عدد خاص إلى قضايا الإعلام والمعلومات والإعلاميات، لماذا؟ الواقع، أنا لا أحتكم على جواب لذلك، لكن المؤكد أن المجتمع الذي دخلناه منذ مدة هو، دون أدنى شك، مجتمع معرفي، لا يمس مفعوله جانب الإعلام المباشر فحسب بقدر ما يمس مجموع المعارف الإنسانية المتواجدة.

المعرفة الآن هي، إلى حد بعيد، مجموع المعلومات، والإشكال القائم هو في كيفية الوصول إلى سرهذه المعلومات وسر هذه المعرفة. فإذا كان الشفهي من ذي قبل هو "لغة" الإنسان الأول، ثم كانت الكتابة والمخطوطات فيما بعد، ثم المطبعة وما أتت به، فإننا اليوم قد دخلنا المجتمع المعرفي، أي المجتمع الذي أصبح فيه للطاقة البشرية مكانة مركزية ؛ على اعتبار أنها هي التي من شأنها أن تتعامل مع هذا المجتمع المعرفي من خلال التعامل مع

المعلومات بكل أشكالها وعلى اختلاف أنواعها. لو تساءلنا عن السمة الجوهرية والكبرى لهذا المجتمع المعرفي لقلنا، دون مبالغة، إن سمته الأساس تتمثل في أن الحدود التي كانت، في الماضي، قائمة بين ميادين المعرفة المختلفة قد انتهت أو شارفت على النهاية.

لكم أتعجب (وأتحسر كذلك) لكون جامعاتنا (وجامعات العالم الثالث بوجه عام) ماتزال تقيم اعتبارا كبيرا لهذه الحدود التي تعرقل مواجهة التحديات المعرفية المعاصرة من قبيل تلك الموجودة مثلا بكلية الآداب بين التاريخ وعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا واللغويات و غيرها، أو تلك القائمة لحد الساعة بكلية الحقوق أو بكلية العلوم بين البيولوجيا وبين سواها من العلوم الأخرى وقس على ذلك.

اليوم، هذا التقسيم وهذا التمييز بين حقول المعرفة المتشعبة أصبح أمرا متجاوزا، على اعتبار أن المعارف قد أصبحت متشابكة ولربما أيضا شبكية. فإذا كان القرن التاسع عشر هو قرن الفيزياء بامتياز، والقرن العشرين هو قرن الكيمياء، فإن القرن الحادي والعشرين سيكون، لامحالة، هو قرن البيولوجيا!

لماذا البيولوجيا؟

لأنني أعتقد أن أي تقدم في المعلوميات أو في الإعلاميات سيأتي، بطريقة أو بأخرى، بواسطة "النظام البيولوجي" بالمعنى

النسقي للكلمة، لاسيما إذا علمنا أن حل مشكل في الكيمياء قد يأتي من الرياضيات أو العكس، وهكذا بالنسبة للعلوم الأخرى.

للتدليل على ذلك، أذكر أنه كانت هناك بالولايات المتحدة الأمريكية، منذ مدة،لجنة عليا تضم رؤساء أهم الجامعات الأمريكية أوكلت لها مهمة البحث والتفكير في القطاعات التي كان لهذا البلد عامة خصاص فيه، وفي الميدان المعرفي على وجه التحديد.

المدهش أنه من النتائج الأساس التي ترتبت عن أشغال هذه اللجنة أنها اعتبرت أن أكبر المعوقات التي تحول دون تقدم الإعلاميات والمعلوميات بوجه عام، تتمثل في النقص الكبير والمتزايد في عدد الفلاسفة.

أذكر هذا لا لأبين العلاقة الحقيقية بين الفلسفة والمعلوميات فحسب، ولكن أيضا لأدلل على أن المعلوميات الحديثة والمعاصرة هي في الأصل - مبنية على شيء اسمه L'Algorithme.

هذه العبارة ذات منبع عربي لكونها أتت من لدن عربي (هو الخوارزمي). لكن لحد الآن لانجد لغويا عربيا مختصا في قضايا اللغة العربية أو في وضع القاموس عمل على ترجمتها إلى اللغة العربية ؛ بالتالي، فنحن مضطرون لاستخدامها بغير اللغة العربية لأننا لانتحكم في الكلمة ولانملك سلاح التطبيق بها أو من خلالها.

ما معنى هذا؟ معناه أن الإشكال اليوم يكمن في المعادلة القائمة بين عناصر المجموعة المختلفة المكونة للحاسوب، والتي تمكنه من "التكلم " والتخاطب مع حواسب أخرى.

ومعناه أيضا أنه يجب أن تتوفر على تكوين فلسفي (وإن كان ذلك غير كاف)، ويجب أن تكون مطلعا على العلوم الأخرى من معلوميات، وجبر، ونحو أيضا، لأنّ الإعلاميات نحوٌ، ما دامت مجموعة مفردات و كلمات ومصطلحات ورموز، لكن الأساس في ذلك النحو هو طريقة ربط العناصر بعضها مع بعض لتكتمل المعلومة ويتوفر المعنى.

ما المقصود من كل هذا؟ المقصود منه هو التركيز على السمة التكاملية التي يجب أن تكون بين العلوم الإنسانية والاجتماعية والتطبيقية وغيرها، لأن "اجتماعها" وتكاملها وانصهارها هو مفتاح التقدم في هذا الميدان ؛ وبالتالي مفتاح المستقبل.

من هنا ارتياحي، مرة أخرى، لكون مجلة **فكر ونقد** فتحت هذا الملف لتفتح من خلاله النقاش (وهو الأهم في نهاية المطاف)، على اعتبارأن من شأن هذا أن يساهم في إزاحة التقزز أو الخوف الذي غالبا ما ينتج كلما استخدم مصطلح معلوميات أو حاسوب أو برمجيات أو غيرها.

□ من المهتمين بقضايا المعلومات والإعلام والاتصال من يعتبر أننا اليوم إزاء تصارع حقيقي في إنتاج المعلومات والمعارف،

وإزاء تزايد كبير في وتيرة انتـقالها وتداولها لم يسبق لذلك مـثيل في تـاريخ البشـرية. ما رأيك في ذلك وأين يتـمثل الـتزايد والتسارع؟

■ أؤكد مرة أخرى أن البشرية دخلت مرحلة جديدة من التطور الفكري والمعرفي. وأؤكد كذلك أن من لايعرف اليوم ما هي البيولوجيا وماهي علوم الحياة الأساسية وماهي النورولوجيا والطريقة التي يشتغل بها الدماغ وماهي الجينات وماهي العلوم النباتية وغيرها، أقول أن من لا يعرف هذه العلوم لايمكنه أن يعرف سمات مجتمع المعرفة الذي أتحدث عنه. بالعودة إلى السؤال، أقول إن التفرع كبير والمعرفة بلغت درجة لم يعد الأساس فيها هو ماذا تعرف فحسب، بل أيضا ماذا تعرف عن الذين يعرفون. ماذا أعني؟

أعني بالأساس أن طيلة العشرة آلاف سنة الماضية، أصبحت المعارف الإنسانية تتضاعف كل سبع سنوات ؛ هناك ستة إلى سبعة مليون مقالة علمية تصدر سنويا في أكثر من خمسين ألف مجلة متخصصة ؛ بشبكة الأنترنيت، محرك البحث "ياهو" يحتوي على ما يناهز مليار وثيقة، بوتيرة وثيقة كل ثانية، لو أراد الفرد فقط تعدادها لتطلب منه الأمرخمسين سنة أو أكثر. الكم، إذن، موجود وكذلك النوعية والسرعة، سرعة تداول المعلومات والمعارف.

كيف، على هذا الأساس، لمؤسسات كانت قائمة مثلا في القرن التاسع عشر (أحزاب أو منظمات أو برلمانات إلخ) كيف يمكن لها أن تتعايش مع هذه الثورة وتساير هذه الطفرة؟ فالتركيب العقلاني تغير بصورة جذرية، والتعليم مثلا لم يعد يتطابق والتقسيم القائم بين ما هو ابتدائي وثانوي وتقني ومهني وغيرها.

اليوم، الأطفال يتعاملون مع الحاسوب ومع الأنترنيت، وهناك برمجيات معلوماتية مخصصة للأطفال من ستة أشهر إلى 18 شهرا، ومن 20 شهرا إلى أربع سنوات وهكذا.

كيف لمؤسسات التربية والتعليم والشغل والتنظيم أن تتكيف مع درجة السرعة هاته، ومع التطور المذهل الذي تعرفه المعرفة على اختلاف مشاربها؟ كيف لهذه المؤسسات التقليدية أن تساير الركب و90٪ من المعارف الإنسانية أنتجت خلال الثلاثين سنة الماضية فقط، والاختراعات لاتتوقف. بالتالي ليس هناك أدنى شك في أن الاختراع والابتكار هما الثروة الحقيقية، والبحث العلمي هو الركيزة في ذلك.

فضلا عن ذلك، فالمعلوميات أثبتت أن البحث العلمي لايتم فقط في المختبرات والمعاهد المتخصصة، لكنه يتعداها ليطال أيضا اللغة والشعر والأدب والموسيقى والفنون التشكيلية والمسرح وغيرها ؛ ناهيك عن تكريسه للتنمية والتقدم وقيم حقوق الإنسان، وهكذا.

□ بعدما فشل النظام العالمي الجديد للإعلام الذي دفعت به اليونسكو منذ عقدين قصد إقامة توازن في تداول المعلومات، هل نحن حقا في - الوقت الراهن - إزاء علاقات إعلامية عالمية طرفاها هم "الأغنياء معلوماتيا" و "الفقراء معلوماتيا" Inforiches et Infopauvres في زمن لاحديث فيه إلا عن العولمة والتنافسية؟

■ جواب : هذا النظام لم يفشل، إنما حورب من لدن التحالف الأنجلو ـ ساكسوني الذي كان و مايزال يتحكم في أكثرمن 70٪ من خيرات ومعلومات العالم.

المثير أن هذا الحلم الذي دفعت به دول العالم الثالث داخل اليونسكو لم يمت بدليل "تبنيه" من لدن آل - غور عندما دفع بمشروعه في "طرق الإعلام والمعلومات السيارة" وخطابه عن "المجتمع الإعلامي العالمي" و"النظام الجديد للإعلام الكوني" وما إلى ذلك.

هذا المشروع وهذا الخطاب يلتقيان مع " ظاهرة العولمة" في كونهما يؤسسان لطبيعة الهيمنة الجديدة التي بدأت تبرز بجلاء منذ مدة.

السوق والطرق السيارة هما سبيلا هذه الهيمنة الممارسة على شعوب هي بالأساس في انفصام تام مع ما يعتمل في عقول الحكومات. بالتالي فالفقر و الغنى موجودان أَسَلّمنا في ذلك بالعولمة والإعلاميات والمعلوميات أم لم نسلم ؛ كونية الكوارث البيئية حقيقية كذلك سواء رفضنا العولمة أم قبلناها.

لكن المفارقة هي أنه في زمن العولمة وتداول المعلومات والمعارف نلاحظ أن سبل الهيمنة قد تحولت طبيعةً وطريقةً.

أولا نلاحظ اليوم أن الولايات المتحدة الأمريكية قد أقامت محطات أرضية وفضائية تمركز بين يديها أكثر من مليارين من المكالمات الهاتفية و الرسائل عبر التلكس والفاكس والمعلومات الإلكترونية، تحللها وتدرسها وتبني سياساتها على أساس من هذه المعطيات. ثانيا، الاستراتيجي، في الوقت الراهن، لايكمن في عدد الأسلحة أو التواجد العسكري عبر القواعد في الأرض أوبالبحر، بقدر ما يكمن في امتلاك "السلطة الناعمة" (Softpower)، والتي تحدث عنها **ريتشارد نايف** في إحدى أعداد **فورين أفيرز** الذائعة الصيت (مارس 1997).

هذه "السلطة الناعمة" هي التي يقول عنها **ناي أووينز** : "السلطة هي القدرة على بلوغ نتائج محددة عن طريق الاستقطاب دونما حاجة للجوء إلى الترهيب" (راجع مجلة فورين افيرز، عدد مارس 1996). بالعودة إلى سؤالكما مرة أخرى أقول بأن هناك في حقيقة الأمر دولا فقيرة معلوماتيا وأخرى غنية، وهو ما تقيسه اليونسكو وغيرها بعدد الكتب الموجودة وعدد المكتبات وحجم القراء ومستوى الارتباط بشبكة التلفزيون والإذاعة وغيرها.

هناك فجوة حقيقية بين دول العالم الثالث والدول المتقدمة في هذا الميدان، كما كانت من ذي قبل وما تزال، على المستوى الإنتاجي.

لكن الأخطر أن الفجوة المعرفية من شأنها أن تخلق فقراء جددا وأغنياء جددا لا يتمثل التمييز بينهم بالاحتكام إلى الرأسمال المادي، ولكن بمدى ومستوى معرفتهم بالعلوم والتقنيات والتكنولوجيا.

صحيح أن قيمة رأس المال قد تراجعت وقيمة المعرفة في تزايد. وصحيح أن "أهل المعرفة "الجديدة أصبحوا سلطا حقيقية كما هو الحال مثلا مع ميكروسوفت وغيرها، أي أن المال والمعرفة تحولا مجتمعين إلى سلطة. هذا المجتمع المتشكل لا يقبل الأمية بطبيعته، تماما كما أن الصدقة لاتحل المشاكل. وبالتالي فظاهرة الأمية تحيل صوبا إلى "الحق في توزيع المعرفة" بدول العالم الثالث، والأخطر أن الأمية توظف سياسيا للإبقاء على واقع الاستمرارية المعتمد.

الأمية إشكال سياسي بامتياز ولايحيل إلا نسبيا على الإشكال التربوي أو التعليمي أو البرامجي أو إلى هجرة الكفاءات حتى.

هي نتاج نماذج تنموية تجووزت في بلدانها الأصل ومازالت معتَمَدة بدول العالم الثالث، لأن هذه الدول لم تبن بعد نموذجها وفق رؤيتها الخاصة للحاضر والمستقبل، الرؤية القائمة على المشاركة والتشارك وتوزيع المعرفة. لماذا؟ لأن الرؤية قيمة (أو مجموعة قيم)، ولأن المعرفة قيمة كذلك، ولأنها الرأسمال الجديد بدون منازع.

▫ الملاحظ أن الأميين أنفسهم لم يعد تحديدهم مقتصرا على "المعرفة " الأبجدية، بقدر ما تعدى ذلك إلى الجهل بمستجدات العصر المعرفية.

■ من دون شك، إذ يرى **ألفن توفلر** أن الأميين مستقبلا لن يكونوا أولئك الذين لايقدرون على القراءة والكتابة، ولكن أولئك الذين لايعرفون كيف يتعلمون، يعيدون تعليمهم ويتعلمون من جديد.

هناك إذن ضرورة حتمية للتعلم و إعادة التعلم إلى ما لانهاية، لاسيما وأن المعرفة بدأت نسبيا "تتدمقرط"، ورأسمالية المعرفة تتكرس يوما بعد يوم. وهذا أمرخطير بالنسبة لما أسميهم بـ "الشيخوقراطيين"، وكذلك "للإقطاع الجامعي " الذي لايجدد معارفه ولايؤمن بالتعلم المستمر، ويشتغل وفق نظرة طائفية (Sectariste) ضيقة ولا يرضى بأن يعرف طالبه أحسن منه. من جهة أخرى فإن أي إصلاح تعليمي لايأخذ بعين الاعتبار هذه المعطيات سيبقى بدون جدوى، وأي إصلاح لا يأخذ الأمر وفق تصور بنيوي سيكون فاشلا على اعتبار أن مشكل التعليم قد لايكون في التعليم تماما ؛ كما أن مشكل الصحة قد لايكون في الصحة ؛ ومشكل الفلاحة قد لايكون في الفلاحة وهكذا. الثورة المعرفية هي تحد حقيقي للحكومات، للعقليات غير المتجددة ولنماذج التنمية القائمة لا ببلادنا فحسب، بل كذلك بالنسبة لدول العالم الثالث الأخرى.

□ هل هذه الثورة هي كذلك تحد بالنسبة للغات التي لا تنتج بها هذه المعارف أو على الأقل تروج بها؟

■ هذا أمر واقع وليس تحديا فحسب، لماذا؟

لأنه حتى وإن كانت اللغة الإنجليزية هي المهيمنة في شبكة الأنترنيت مثلا أو في غيرها، فإن العديد من الدول غير المنتمية للفضاء الأنجلوساكسوني قد استطاعت أن تنتج المعارف والمعلومات بلغتها. الياباني مثلا ينتج لجامعته باللغة اليابانية وينتج "للآخر" باللغة الإنجليزية.

معنى هذا أن المرجعية هي الأساس وليست اللغة في حد ذاتها. من ناحية أخرى، فالعمق الحضاري لأمة ما أو لدولة ما هو أيضا حافز على إنتاج وتوزيع المعرفة. فالهنود والباكستانيون والأسيويون عموما الذين يعملون في "سيليكون فالي" يحتكمون إلى عمق متجذر في التفكير الفلسفي، في المنطق وفي التمثل العقلاني للأمور (وهي الروافد التي تتطلبها صناعة البرمجيات واللوجيسيالات وغيرها)، في حين أن الحضارة الغربية (عكس ذلك) لا تحتكم إلا على حوالي ألفي سنة.

من هنا التأثير المباشر للمرجعية الحضارية والقيمية في التعامل مع مجتمع المعرفة، بالتالي ففي هذا الإطار يجب أن يوضع قرار المستشار الألماني مؤخرا بمنح أكثر من ثلاثة آلاف تأشيرة للخبراء في المعلوميات و الإعلاميات.

□ هناك إذن استقطاب لأدمغة الجنوب من لدن الشمال على مستوى الممارسة، وتهافت كبير لدول الجنوب على اقتناء تقنيات الشمال المعلوماتية؟

■ الأعمق من ذلك أن أي مجموعة اقتصادية لا تتوفر على سوق من 400 إلى 500 مليون مستهلك لا مستقبل لها على وجه الإطلاق. فالبحث العلمي عملية مرهقة وطويلة و مكلفة، ومردودية مخرجاته تتطلب فضاء اقتصاديا من حجم يؤمن هذه المردودية. هذه الملاحظة لا تطال فقط سوق التقنيات الإعلامية والمعلوماتية وبرامجها بقدر ما تطال كذلك كل الأنشطة الإنتاجية الأخرى من صناعية وخدماتية وغيرها.

المجموعات الاقتصادية الكبرى المتواجدة حاليا فهمت التحدي مبكرا، وبدأت تعمل باتجاه التوحيد والتوحد، والدخول في مشاريع مشتركة وبرامج موحدة. لكن الحاصل لنا باعتبارنا دول العالم الثالث أننا نجنح أكثر إلى التفرقة والتشتت وتشديد الحدود واللوائح الجمركية القطرية و ما سواها من ممارسات. ليس من المستبعد بناء على هذا، أن يكون لفعل العولمة أثر في توحيدنا، لاسيما وأنها تطالب بإزاحة الحدود وفتح الاقتصادات بصورة كاملة.

ما المقصود من هذا الكلام بالعودة إلى السؤال؟

المقصود هو التساؤل عن مكانتنا في هذا المجتمع المعرفي

المتشكل. دخول هذا المجتمع مرهون بوجودنا كمستهلكين للمعلومات والمعارف المتاحة، ولكن وبالأساس كمنتجين وكفاعلين.

هذا يتطلب إقامة البنى التحتية لذلك، ويتطلب توفر الإرادة السياسية للدفع بهذه البنى وتعميمها، ويتطلب، قبل هذا وذاك، الاحتكام إلى رؤية، وعدم جهل ماهو الجهل.

في غياب هذه الشروط فإنه من الوارد أن نتحول إلى مستَعبدين في عهد ما بعد الاستعمار.



مستقبل المنظومة الدولية في الألفية الثالثة *

إن الطلع إلى وجه العالم مطموس اللامح من شدة تكاثف غيمات الصراع والتطاحنات الجاثمة في أفقه الملبد بالخروقات والتجاوزات القانونية وشرعنة عظميات القوى لصالحها الأنانية...
إن الطلع إلى وجه العالم، هذا العاكس لطبيعة الاختلال والفارقات في المجتمع الدولي ليستبين الحقيقة التي لا محيد عنها، وهي أن عالم اليوم يعيش على فوهة بركان، تزكيها الصدامات التي يتسم بها النظام العلائقي الدولي وما تشهده الجماعة الدولية من مخاضات تفرز بين الفينة والأخرى وبشكل متلاحق، أزمات تؤثر على مسار العلاقات بين الأمم في ظل إشكالية عدم تكافؤ القوى المتحكمة، بشكل علمي، في طبيعة المجتمع الدولي المتسمة بالتناقض بين المسارات التي تخطها بنود القانون الدولي، وبين الواقع الذي تسطره المصالح السياسية والأهداف الاستراتيجية، فكل من القانون الدولي والواقع الدولي يموجان في اتجاهين متعاكسين.
حول اختلال الموازين وغياب القوانين الضابطة للمنظومة الدولية ومستقبل هذه المنظومة في الألفية الثالثة، أجرينا الحوار التالي مع د. المهدي المنجرة الذي سبق وصرح لنا، في حوار

*حاورته هند عروب، ونشر الحوار بجريدة العلم، 16 يناير 2000.

سابق نشر بجريدة «العلم» يوم 24 يناير 1999، كيف أن العولمة تضطلع بالمسؤولية المباشرة في كل ما يحياه المجتمع الدولي من تمزيق، وما تشهده البنود القانونية من تقزيم أمام تعملق الأحادية القطبية، وغابوية النظام الدولي الجديد المحطم لأواصر التواصل البشري التي تعد صيانته - التواصل - جوهر وظائف القانون الدولي، وأحد ضرورات وجوده، وأهم محاور المحاضرة التي توقع خلالها فشل أشغال مؤتمر سياتيل المنعقد أواخر القرن المنصرم. وقد ألقاها د. المهدي المنجرة مابين 22 و 25 مارس 1999 بنوتنكهام ببريطانيا أمام جمعية الدراسات السياسية للمملكة المتحدة PSA، وأيضا بجامعة هوكايدو بسابورو باليابان في 3 يونيو 1999 كان عنوانها كالآتي :

Need for deg Globalization of globalization ويستخلص من هذا العنوان ضرورة التصدي للعولمة أو لهذه السوس التي تنخر كل المجالات الإنسانية من اقتصادية ثقافية قانونية واجتماعية.... حتى الآمال المستقبلية للبشرية تقبرها قبل ميلادها. وتتمحور تساؤلاتنا تحديدا حول المجال القانوني ومستقبله، فماهي آفاق القانون الدولي الفاقد لصلاحياته والعاجز عن تحقيق ضرورات وجوده في ظل كل المعاينات الواقعية المتناقضة؟

ماذا عن مآلية النظام الدولي الجديد؟ ومن هم الصناع المقبلون أو من سيكون أركان الحلبة في الألفية التي أهلت علينا؟ وما الذي ينتظرنا نحن العرب في هذا القرن؟

□ ما من ملاحظ لعالم اليوم، إلا ويسجل التناقض الصارخ في المجتمع الدولي والناتج عن التضارب بين شرائع القانون وشرعنات المتحكمين في مصير الجماعة الدولية. فبم تفسر هذه المفارقات الموشومة بملامح الواقع الدولي؟ وإذا كان واقع الحال الدولي لا يعكس إلا إرادات وأهواء القوى العظمى، فما جدوى

الإبقاء على قانون لا يَخرج لحيز التنفيذ إلا حسبما تسطره المصالح السياسية؟

■ لقد مارست هذا القانون ـ وبدون مبالغة ـ منذ ما يقرب عن نصف قرن، كتلميذ في الجامعات الأمريكية والإنجليزية والفرنسية ؛ وكأستاذ جامعي في أوروبا وآسيا وعدة بلدان من العالم الثالث، ثم كموظف دولي سامي يتعامل مع هذا القانون في الضحى والعشي، إيمانا بأن هذا القانون هو الآلية المثلى لضمان السلام والأمن الدوليين وهناءة بني البشر. لقد ناضلت طوال حياتي بإيماني هذا، لكني اليوم أجد نفسي مستوقفا بسبب التجاوزات التي تتعرض لها الأنساق القانونية ومتسائلا مثلك، هل لهذا القانون الدولي أساس خلقي من الناحية العملية التاريخية؟ أم أنه حيلة وأداة في يد الأقوياء لإضفاء نوع من الشرعية على أعمالهم غير الشرعية والمفروضة على الإنسانية؟

إن ما تشهده البشرية من تحولات على مستوى سلوكات المجتمع الدولي لجديدة على الإنسانية، فبعد نهاية الحرب الباردة وسقوط المعسكر الشيوعي استفرد بالعالم العملاق الأحادي المتمثل في الولايات المتحدة التي تعتبر نفسها القوة العظمى السابحة في الوحدانية، ولعدم وجود قوة مقابلة أو مجابهة للمركب الأمريكي وما يمتلكه من إمكانيات تدميرية عسكرية تكنولوجية صناعية ومالية، فالولايات المتحدة الأمريكية تصرف

الملايير لصيانة هيمنتها وضمان استمرار تحكميتها في المنظومة الدولية، هاته الساعية إلى احتكار العالم، لا تشكل من مجموع سكانه إلا 5٪، ومع ذلك فهي المتحكمة في مصير الكرة الأرضية، تقول مادلين أولبرايت : «إننا الأمة التي تفتقر إليها كل الأمم، وبفضل علونا نستطيع أن نرى أبعد من الآخرين»، هذا القول إن دل على شيء فهو دليل الاغترار الأمريكي بتعملقه، كما أنها عبارة يمحو شكلها وجوهرها كل المفاهيم والقيم المتفق والمتعارف عليها بين بني البشر ،والتي سعت الإنسانية جاهدة الى تحقيقها لإلباس الحياة على الكرة الأرضية، نسيجا محاكاً بالعدالة والحق والتآخي والتشارك والتعارف بين الشعوب ؛ تعارف لا تسوده المصالح، ولا الإكراه ولا التنازلات والقرارات الاضطرارية، لكن المعيار الذي تسوس به الولايات المتحدة الأمريكية الجماعة الدولية هو معيار محطم لمفاهيم القانون الدولي وكل ما بني في القرون الثلاثة الأخيرة على مستوى العلاقات الدولية. هاته الهيمنة المحطمة للأنساق القانونية الدولية أفقدت القانون الدولي آلياته الدفاعية عن العدالة الدولية، وكل الجهود المنصبة في هذا المضمار ذهبت سدى، خاصة جهود الأجيال المدافعة عن التحرير والمصفية للاستعمار، والتي كانت لديها قناعات تتلخص في ضرورة تقوية آليات القانون الدولي من أجل جماعة دولية أكثر تماسكا وتواصلا، إلا أن ما تم التأسيس

له في قرن حطمته الحوافر العسكرية الأمريكية في العقد الأخير من القرن العشرين، مما أدى إلى تفريغ الميدان القانوني والشرعي من المعايير الإنسانية وتحويل القانون الدولي إلى وعاء شرعي لمحتوى غير شرعي تفرض الولايات المتحدة الأمريكية وحليفاتها تجرعه على الشعوب المستضعفة.

□ هل ستعرف الحروب والأزمات والصراعات ملامح جديدة في الألفية الثالثة أم أن هذا القرن سيشهد استمرارية للحروب الحضارية؟

■ بالفعل سيستمر مسلسل الحروب الحضارية التي كان أولها حرب الخليج وثانيها الحرب التي دارت رحاها بالصومال ؛ والثالثة تلك المجازر والجرائم التي شهدتها البوسنة وكوسوفو ؛ والحرب الحضارية الرابعة هي حرب الشيشان، إلا أن هذه الحروب الحضارية ستأخذ ملمحا جديدا يتمثل في حرب حضارية داخل الحدود، وهي ليست فتنة، بل دفاع عن كرامة الوجود داخل المجموعة ؛ دفاع عن المقدسات وعن المعتقدات وعن الموروثات والمكتسبات والحقوق التي تشكل توليفة الشخص في حد ذاته، والأقليات المسلمة في المجتمعات غير المسلمة ستكون أكثر عرضة لهذه الحرب. ونلاحظها في الصين والهند، فالأقليات المسلمة ستمر من فترات أشد من هاته التي تعيشها حاليا لاعتناقها ديانة يتخوف منها كل مجتمع مسيحي - يهودي، إذن فحروب "الألفية الثالثة" حروب حضارية داخل الحدود.

□ ماذا عن الوطن العربي، هل سيزداد تشرذما؟ هل ستتعمق أزماته أكثر فأكثر في القرن الذي أهل علينا؟ هل سيستوعب العرب دروس القرن العشرين، وبناء عليه هل نترقب نهضة عربية جديدة؟

■ إن أول خطوة يثبت من خلالها صاحبها أنه قد اعتبر من أخطائه هي الاعتراف بالخطأ لا التمادي فيه، وليس كما يفعل العرب المهرولون للتصافح مع دَرَكِيِّهم. أجل فإسرائيل ليست رجل درك الغرب بالمنطقة فحسب، بل هي رجل درك الأنظمة العربية أيضا أمام الاستغلال الصهيوني والغربي للأمة العربية والتواطؤ الداخلي مع هذا النهب. هذا التواطؤ وهذا النهب لم يزرعا في جسد الأمة العربية إلا الشتات والخوف والتخويف فالجهل والتجهيل والأمية، أقول أمام هذا الاستغلال أقف متسائلا، كيف سننهض بجسد متشرذمة أوصاله، ينخره الجهل والقمع حتى النخاع؟ ومن أين لنا التقدم والمجتمع العربي يفتقد للوعي والحرية والإبداع والبحث العلمي كما يعد من بين المجتمعات الأكثر فقرا والأكثر جهلاً؟

عندما أنظر إلى اللاتينيين أجد أنهم يملكون رؤية مستقبلية، كذلك دول وشعوب جنوب شرق آسيا لهم رؤية. اليابان والصين لهما رؤية. ماليزيا رغم ما تعيشه من مشاكل تملك رؤية، إذن من يريد أن يكون له حضور في المستقبل عليه امتلاك رؤية، ونحن

هل نملك رؤية؟ وكيف نملكها ونحن نملك حكاما يحكمون شعوبهم بالجهل، وأسميه «الجهل قراسية»، وعن طريق استبقاء الفقر لا محاربته أو«الفقر قراسية»، والسياسيون والمسؤولون لدينا يكذبون على أنفسهم وعلى الجماهير، فالشعوب العربية تساس بسياسة «الكذب قراسية»، والجسد العربي كي ينهض يحتاج إلى ضخ دماء شابة فيه ليبعث من جديد مع احترام الخبرة. وكلما قارنت التطورات الحاصلة في آسيا وأمريكا اللاتينية بما يحدث في العالم العربي اكتشفت أن الركب العربي متخلف جدا، لكن ما أطمئن له ويريحني فعلا هو أن مستقبل الإسلام في آسيا مضمون أكثر من مستقبله بالعالم العربي الذي تعصف به الخيانات الداخلية المعبدة لطريق الزحف الغربي إلينا، وتتجلى هذه الخيانة في أبرز المؤسسات التي تدعي الدفاع عن العرب والمسلمين، كالمؤتمر الإسلامي المساعد على محاربة المسلمين لا حمايتهم. ومن بين المجرمين في حق الشعوب العربية الجامعة العربية، وحتى اتحاد المغرب العربي، هذه المؤسسات عملت على خيانة الأمل، وتحولت إلى آلة بيروقراطية للهيمنة الغربية، والوضع المعيش بالعالم العربي هو ذاته سيظل عليه العالم الإفريقي نظرا لتشابه المعطيات والمؤشرات بين العالمين، وأهمها فقدان حكام المنطقة العربية والإفريقية لثقة الأجيال الصاعدة، مما أحدث فجوة عميقة بات من المفروض تداركها

تداركا سريعا إذا أرادوا استرجاع الثقة وإعادة الأمل والسعي من أجل تحقيق هذا الأمل بالعمل النزيه لمصالحة شعوبهم.

وللأسف، أقولها متمنيا ألا أكون على صواب، المنطقة العربية دخلت فترة عصيبة جدا لمدة تقرب من الثلاثين سنة، وعلينا خلال هذه الفترة التحصن بالعلم والمعرفة ونشر الوعي الذي أدى غيابه إلى ما نحن عليه اليوم.

□ ما من متحدث عن الواقع الدولي إلا وتتخلل أحاديثه عبارة «النظام الدولي الجديد»، فما هي حقيقة هذا النظام، تجلياته، مآربه؟ ومم يتخوف صناعه؟

■ لا يسعى هذا النظام إلا الى احتكار العالم في صياغة أمريكية معيارها الوحيد القوة والقوة فقط لا غير، وذلك نابع مما تملكه من إمكانات اقتصادية، عسكرية، ديبلوماسية إيديولوجية، تكنولوجية، وثقافية، وهذا ما حذا بجميع الكتابات المنصبة في هذا السياق، إلى اعتبار الولايات الأمريكية المتحدة المهيمن المطلق على الكرة الأرضية. وأذكر هنا مقالا قرأته بمجلة **شؤون دولية** **Poreign affaires** الصادرة بواشنطن عدد مارس 1999، الذي أكد من بدايته الى نهايته، دوران العالم في فلك قوة عظمى وحدانية أو كما يصطلح عليه بالإنجليزي "The lonely superpower"

وهو اصطلاح يدل على أنه لا منافس ولا مجابه لهذه القوة، حتى الحضارات القديمة كالأمبراطورية الرومانية لم تكن متعملقة

أو ممتلكة لمثل إمكانيات القطب الأمريكي الذي تبنى آليات جديدة لمحاربة البشرية وفرض هيمنته، وهي آليات تبتعد عن تلك المتعارف عليها في الحروب الكلاسيكية، بل انتهج سياسة Softpower أو القوة الهادئة المتبلورة في مفهوم العولمة والشركات المتعددة الجنسية، وهي سياسة يجني من خلالها غنائم قد لا تتحقق عن طريق القصف والطائرات والسلاح ؛ والمتمثلة في أن يعجنك بقيمه ويصنع منك إنسانا تابعا وخاضعا، وكل مانراه اليوم في العلاقات الدولية أوالثنائية والمؤتمرات هو فرض للقيم الخاصة بالليبرالية المستنتجة من الإيديولوجية الأمريكية التي حولت جميع المؤسسات الدولية إلى مجرد كراكيز بيد من تمتلك جميع الخيوط، وأبرز هذه المؤسسات منظمة الأمم المتحدة التي فقدت مصداقيتها وثقتها، وأصبح واضحا كالوشم على ظاهر اليد، أن الأمم المتحدة بكل أجهزتها وآلياتها غدت مطبخا يحضر فيه الغرب خططه المدمرة للبشرية، ومن قلب هاته المؤسسة المناط بها حماية القوانين والشعوب يتم الاختراق والانتهاك والتجاوز، نستثني من جملة المنظمات المكممة والمسخرة تلك المتعلقة بالوحدة الأوروبية والسوق الأوروبية.

وللأسف حتى المنظمات الحقوقية والإنسانية والمهتمة بكنهية المجتمعات المدنية سواء كانت دولية أو جهوية، تسرب إليها التلوث من لدن القوى الغربية الأمبريالية. وأذكر أن فرنسا في

مسألة «ساحل العاج»، تدخلت بشكل يبرهن عن غياب وانتفاء فعالية واحترام القانون الدولي، حيث أتت بجيشها إلى الدولة المذكورة لحماية آلة سياسية تابعة لها دون اكتراث بشيء اسمه الترتيبات القانونية أو التشاور مع المنظومة الدولية، مثل هذا السلوك يبرز كيف أن النظام الدولي الجديد هو عهد تنامت فيه التجاوزات القانونية، وتكاثرت فيه النزاعات كأزمة الخليج، البوسنة والهرسك، كوسوفو الشيشان، التطاحنات العرقية والإقليمية بين الدول الإفريقية... لكن هذا النظام ما كان ليهيمن بهذه الصورة المتعاظمة لو لم يجد المرتع الخصب الذي يستفحل من خلاله، وذلك على المستويات الداخلية، فهناك مسؤولية محلية أسهمت في سقوط الشعوب تحت رحمة النظام الدولي الجديد، والذي ما كان لينفذ لو لم ينفذ بسلطان ضعفنا خاصة عند العرب والمسلمين، فهو نظام يعادي العدالة، وطنيا ودوليا، والتقدم والازدهار والتنمية الديمقراطية، وعداؤه الأول والأخير موجه للإسلام. فضحايا المسلمين في العقد الأخير أكثر عشر مرات من ضحايا المسلمين في الحروب الصليبية، وحسب تقرير المؤرخين S.Runciman و Morrisson، فإن عدد ضحايا الحروب الصليبية بلغ إلى 100 ألف، والعدد الكلي للمحاربين كان 300 ألف، بمعنى أن ضحايا هاته الحروب يقدر بثلث المشاركين. أما في هذا العقد الأخير، فضحايا المسلمين في

تقديري يصل إلى 3 ملايين، مليون بالعراق والمليونان المتبقيان موزعين بين البوسنة ـ كوسوفو والشيشان، وهذه الأرقام دليل على سعي الغرب إلى سحق المسلمين.

□ إذن بالإضافة الى التخوف الغربي المستمر من الإسلام، نجد تنامي فعالية التجمعات والتكتلات الاقتصادية الأسيوية دوليا، وأيضا الرفض الأوروبي لأطروحة الأمركة والهيمنة المطلقة للأحادية القطبية، وكل هذه المؤشرات تستبعد استمرار بقاء القوة الأمريكية سابحة في الوحدانية؟...

■ لقد سبق وذكرت منذ عشرين سنة أن الأطروحة الغربية ترتعب فرائسها من ثلاثة تخوفات، التخوف من الإسلام، التخوف من اليابان وآسيا، التخوف من ارتفاع ديمغرافية العالم غير المسيحي واليهودي. فخلال الثلاثين سنة الأخيرة أصبح الإسلام أول دين في العالم. وأول من انتبه لهذه المسألة هو الفاتيكان في الستينيات، فعدد المسلمين في هذا العالم يقدر بأكثر من مجموع سكان الكرة الأرضية قبل مائة سنة.

فالساكنة المسلمة تجاوزت المليار إلى مليار ومائتين وتسعين مليونا، وفي سنة 2020 ستصل الى 1.635 مليون، والمسلمون بآسيا يشكلون اليوم 624 من سكان القارة و 25,2٪ بإفريقيا، 11.6٪ بأوروبا و 1.2٪ بالقارة الأمريكية. هذا الارتفاع العددي يخيف الغرب كثيرا، والشيء الذي يرعبه أكثر هو أن أغلبية

المسلمين يتراوح عمرهم بين 16 و 30 سنة. يقول **هنتنجتون** في مقال له صدر في 1999.12.24 بجريدة Le monde يتحدث فيه عن الحرب الشيشانية : "إن ما حصل في الشيشان له علاقة بالصراعات الحدودية التي يشهدها العالم الإسلامي من المغرب إلى أندونيسيا، والخطير في الأمر أن المشاركين في هذه الحرب هم من شباب المسلمين المتراوحة أعمارهم بين 16 و30 سنة، ونضالهم هذا من أجل عقيدتهم هو لأمر خطير".

أوروبا نفسها ستسقط فريسة هذا التخوف، ففي عام 2025 ستحتاج أوروبا العنصرية إلى 159 مليونا من المهاجرين، وذلك حسبما أوردته جريدة Le monde يوم 2000.01.02. وقد نشرت جريدة L'opinion في 1999.12.31 مقالا يتضمن التخوف الأمريكي من الزحف الأسيوي حيث صرح **بيل كلنتون** نفسه أن القرن الحادي والعشرين ستتراجع فيه الهيمنة الأمريكية، وستنخفض لصالح «الهند» و«الصين» اللتين ستمتلكان اقتصادا قويا ونافذا ومؤثرا دوليا، إضافة إلى ديمغرافيتهما التي تفوق الديمغرافية الأمريكية، كما أن الاتحاد الأوروبي سيصبح أكثر تداخلا وأكثر اتحادا، وتصريح من هذا النوع لرئيس أكبر قوة في العالم يعتبر اعترافا بقدرة الخصم على المجابهة.

□ الى أين تسير هذه التناقضات والتطاحنات بعالم اليوم، في هذه الألفية، إلى عالم أكثر فوضى، أم أن ثقافة السلم والتعايش

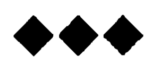
ستجد لها تطبيقا عمليا؟ كيف ستتحقق فكرة التجانس بين القانون الدولي والواقع الدولي، وعالم اليوم يغيب عنه القانون وتنتفي فيه فعالية واحترام الأنساق والتنظيمات القانونية لتحضر الخروقات والتجاوزات والمصالح الأنانية؟ أنّى للعالم أن يحيى في سلام والعدالة تغيب عنه دوليا ووطنيا ليحل محلها البطش والقمع الداخلي والخارجي؟ كيف سنتعايش وكل حبال التواصل والتعاون البشري تمزقها الصراعات والتطاحنات؟

■ إن ما يحياه عالم اليوم من أزمات كما سبق وعبرت عنه بيومية **القدس العربي** في 12 يونيو 1991، هو جزء بسيط من المواجهة الجديدة التي نعانيها في علاقات الشمال والجنوب ؛ أوما بين الغرب وبقية العالم في شكل هيمنة تبنت العولمة كسلاح لها. لكن العولمة لن يكون لها أي مستقبل مادامت جذورها غير إنسانية وأهدافها غير سامية وقيمها غير أخلاقية، ومع ذلك ثقافة السلم والتعايش ما زالت بعيدة التحقيق، فالعالم يسير نحو مرحلة أكثر فوضوية، وكل ما أتمناه أن تكون هذه المرحلة قصيرة المدى ؛ وأن تعبرها البشرية بأقل الخسائر.

وأود أن أختم بقول للغوي «كرامشي» : "يجب أن نعتمد على تشاؤم العقلانية ولا ننسى تفاؤل الإرادة".

يقول **شارل شومو** Charles chaumont : "كي نجعل من القانون وسيلة بيد الضعفاء لإنصاف أنفسهم من الأقوياء، لابد

من الثورة لتحل العدالة محل أنظمة البطش"، وإلى أن تتحقق هذه الثورة، على البشرية أن تتمسك بالإرادة لإعادة بناء ما أجهضه النظام الدولي الجديد، "لأن الإنسانية مدعوة لقطع أشواط طويلة من أجل تحقيق السلام"، وذلك كما جاء في مؤلف **إيمانويل كانط E.KANT : بحث حول السلام الدائم**.



المجتمعات العربية :
اختلالات الراهن
و
سيناريوهات المستقبل *

يعاني الوضع العربي من عدة اختلالات سياسية واجتماعية واقتصادية وأخلاقية، نتجت عن تراكم الأخطاء والانهزامات والتراجعات، مما أطلق مسلسل إحباطات ما فتئت تتفاقم.
في هذا الحوار يطرح الدكتور المنجرة تشخيصه الصارم والنقدي لمختلف هذه الاختلالات التي وقع فيها العالم العربي (حرب الخليج الأولى والثانية، دور المثقف، أزمة التعليم، قضية فلسطين، الأزمة الجزائرية، حوار الشمال والجنوب...)، محللا المواقف، ومعينا بجرأة أسباب الأزمة والمسؤولين عنها، راسما سيناريوهات المستقبل في الوطن العربي.

□ نرحِّب بالدكتور المهدي المنجرة باحثاً عربياً بارزاً ومناضلاً حقوقياً جَسوراً، وعالماً مستقبلياً. سنبدأ حوارنا برسم صورة عامة للوضع العربيّ في مستوياته المختلفة :

*أجرى الحوار : عبد الحق لبيض، ونشر بمجلة الآداب البيروتية، العدد 11/15 (ديسمبر 1999)

أ) في مستوى الوجود التاريخيّ للمجتمع العربيّ، نستطيع أن نشير إلى العديد من الأزمات التاريخية : احتلال فلسطين (1948)، العدوان الثلاثيّ على مصر (1956)، الحرب العربية ـ الإسرائيلية (1967و1973)، ضرب المفاعل النوويّ العراقيّ (1981)، غزو لبنان (1982)، الهجوم الصهيونيّ على مقرّ منظمة التحرير الفلسطينية في تونس، العدوان على ليبيا، العدوان الدائم على جنوب لبنان، العدوان الثلاثينيّ على شعب العراق، الاستسلام العربيّ في أوسلو، اغتيال حلم الانتفاضة في واي بلانتيشن، والخلاف العربيّ ـ العربيّ.

ب) في المستوى الاقتصاديّ هيمنة النظام الرأسماليّ المتوحش على المجتمعات العربية، تكريس التبعية، ثقل المديونية، ارتفاع معدّلات التضخم، إكراهات المؤسسات النقدية الدولية.

ج) في المستوى الاجتماعيّ : التفاوت الإنتاجيّ بين القطاعات و الجهات، الفقر، الهجرة الداخلية و الخارجية، انتشار التجمعات السكنية الهجينة، البطالة في صفوف خرّيجي الجامعات.

د) في المستوى السياسيّ : غياب الحريات العامّة، كحرية الاجتماع وإنشاء الأحزاب و المنظمات، تنامي الظاهرة الأمنيّة في مخططات الأنظمة العربيةالحاكمة و فكرها.

ه) في المستوى الثقافيّ : اختناق الثقافة العربية داخل

المؤسسات الرسمية التي تسعى إلى تدجين الثقافة وتطويعها لخدمة سياستها، تراجع المد العقلانيّ وسيادة خطاب ماضويّ لاهوتيّ يستند إلى شرعية العنف و الإلغاء.

تأسيساً على معطيات هذه الصورة البانورامية للأوضاع العربية، كيف تستشرفون الآفاق المستقبلية للمجتمعات العربية وهي تخطو نحو الألفية الثالثة؟

■ يمكننا بدايةً الاعترافُ بأنّ هذا التحليل يقدّم لنا صورة واقعية في المستويات كافةً، ويحتاج كلُّ مستوى أو كلُّ عنصر داخل هذه المستويات إلى دراسة شاملة ومعمّقة. غير أننا سنكتفي في هذا المقام بالمقاربة العامة، لنشير إلى أن صورة الأوضاع العربية كما تفضّلتم برسمها هي صورة قاتمة، لأنّ صانعيها هم رجال الأنظمة العربية على امتداد القرن العشرين. فالشعوب العربية التي قادت الثورات في بداية القرن وناضلتْ ضد الاستعمار الأجنبيّ لا يُمْكنها البتةَ أن تَلدَ هذه الوضعيةَ المأزومة. لنبدأ من قضية فلسطين وماقبلها، أي من اللحظة التي قبلتْ فيها الدولُ العربية تقسيمَ فلسطين، وصولاً إلى الاستسلام العربيّ المعلن في مؤتمر مدريد، ونتساءل : مَنْ كان وراء هذه الانتكاسات التاريخية؟ أليسوا هم الحكّام والنخب السياسية التقليدية والرجعية العربية؟

إنّ كل الأزمات التي أتيتُم على ذكرها يمكنني أن ألخّصها في أزمةٍ واحدةٍ تتمثّل في غياب رؤية عربية. فالرؤية القومية التي سادت فترةً تاريخيةً معينةً انتهت بعد أن فشلتْ في تقديم نموذج تنمويّ. أما الأنظمة العربية الأخرى، باختلاف أنماطها وإيديولوجياتها، فقد ظلتْ تشكو عقدةً مزمنةً، وهي عقدة الخوف من شعوبها، ولذلك كانت كلُّ استراتيجيتها تقوم على الهاجس الأمنيّ، فراحت تقوّي نفوذَ النخبة الأمنية على حساب النخبة السياسية والاقتصادية والفكرية الفاعلة، فصارت الشعوب العربية كلها تحت أنظمة عسكرية أو شبه عسكرية. ولذلك، فإنّ أي محاولة للتفكير في تقديم رؤيةٍ ما تبقى عملية معطّلة، تستعيض عنها هذه الأنظمةُ بخلق تجارب ديمقراطيةٍ مصطنعةٍ تخفي وراءها صورة نظامٍ فاشستيّ عصريّ قائم على إراداتِ مافيا نخبويةٍ تحافظ على مصالح الاستعمار القديم وتسلم بلدانها لنظامٍ استعماريّ جديد ينهب خيراتها ويسيطر على مواردها.

أكتفي في هذا المقام بالتركيز على دور السفارات الأجنبية ثقافياً في بلداننا العربية، وأتساءل : هل هناك بلد عربيّ فيه وزارةٌ للثقافة حقيقيةٌ؟ الجواب، طبعاً، لا. فوزير الثقافة في أكثر البلدان العربية هو السفير الأمريكيّ أو السفير الإنجليزيّ أو السفير الفرنسيّ. وفي المغرب هل لدينا وزير للثقافة...؟ أمْهلوني لحظةً لأريكم، عبر الأنترنيت، ماذا تفعل السفارةُ

الفرنسيةُ للثقافة في المغرب. فأين نجد المعلومات الحقيقية عن المتاحف؟ وأين نجد المعلومات عن الكتب التي تصْدر؟ ومن الذي يقدِّم أفضل جائزةٍ للكتاب في المغرب، عنيت جائزة «أطلس»؟ ومنْ ينظم الندوات في الكليات عن المسرح ؟ و من الذي يشرف على النشرة الوحيدة التي تعطينا الخبر عن الكتب التي تنشر في المغرب؟ ومنْ له سياسة واضحة المعالم في المغرب لتمويل جميع الكتب المكتوبة باللغة الفرنسية؟

أعود فأقول إنّ أزمتنا الحقيقية تكمن في نخبتنا السياسية، التي تعيش الخوفَ من شعوبها، فتدفع بها إلى إضاعة قيمها. وإذا ظلت هذه العوامل قائمةً فإننا لن نستطيع امتلاك رؤية توجِّه حاضرنا وتقرر مصيرنا المستقبليّ. بل إنّ غياب هذه الرؤية قد لا يسمح لنا بفهم ماضينا و استجْلاء خصوصياته ومقوّماته، التي عملَ الاستعمارُ ما أمكن ليدفنها كي نعيش بماضيه، بعد أن صرنا نعيش بحاضره.

ولا نتجاوز حدود المستقبل الذي يرسمه لنا، مادام مستقبلُنا مرهوناً سياسياً من لدن الدول الكبرى - وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية، أكبر إمبرياليةٍ في تاريخ الإنسانية - ومرهوناً اقتصاديا من قبل البنك العالميّ وصندوق النقد الدوليّ الذي ليس سوى فرع من الولايات المتحدة الأمريكية، ومرهوناً ثقافياً بهذا الهجوم الثقافيّ الذي تقوم به جميعُ الوسائل السمعية البصرية ووسائل الاتصال.

أنتم تعلمون أنّ الحرب ضد العراق لم يكن الأساسي فيها هو الشعب العراقيُّ الذي أدّى ثمنا باهظاً بأكثر من مليون ونصف مليون شهيد، وإنما هو الإعلان الرسميّ من لدن القوى العالمية عن بداية شنّ حرب حضارية يقودها الشمالُ ضد الجنوب، وتبدو أبرز مظاهرها في سَنّ قانون سياسة التدخل السريع في الشؤون الداخلية لدول العالم الثالث لمنع أي محاولةٍ لانبثاق تغيير جذريّ. وهذا ما عشناه من خلال تجارب دولٍ كأنغولا وإثيوبيا والسودان وليبيا والعراق. والظاهرأنّ مصالح القوى المناهضة للتغيير في بلداننا العربية تأتي مطابِقةً لمصالح الاستعمار الجديد الذي لن يحتاج ـ كما كان الوضع في السابق مع الاستعمار القديم ـ إلى إرسال الجنود أو توظيف الأموال لتمكين حضوره والدفاع عن مصالحه، ما دامت الأنظمةُ العربيةُ القائمة تتكفل بأداء هذه المهمّة على الوجه الأكمل. فكيف نستشرف مستقبل الأوطان العربية ونحن لا نثق بحكوماتنا وأنظمتنا التي لا تعبِّر عن قيم شعوبها؟

محطات تاريخنا العربي المظلمة حصيلة حتمية لخيانة الأنظمة العربية.

إنّ العالم يعيش اليوم حربَ قيمٍ، ومَن يستطيع أن يفرض قيمه يكن الأقوى حضارياً، وأنظمتُنا تفرِّط في قيم شعوبها وتتلاعب بمستقبلها وتعرِّض أوضاع أجيالٍ قادمة لزحف الأنظمة

الاستعمارية. فكيف تعيش الأجيال القادمة وهي مُفرغة من قيمها؟ هذه هي مشكلتنا الرئيسة. وأَذْكر في السياق نفسه أنّ مسؤولة أمريكية، ضمن الفريق الذي كان يفاوض بشأن خوصصة الهاتف والتنافس الدوليّ المتعلق بالتسابق نحو امتلاك أسواق للاتصال، كانت قد صرّحتْ في نهاية المفاوضات بأنّ الأمر لم يكن يعني عند الفريق الأمريكي الأرباحَ (التي ستستفيد منها الشركات الأمريكية أصلاً في عالم الاتصال)، وإنما كان همّ هذا الفريق هو النجاح الذي سيحققونه على مستوى غرس القيم الأمريكية وفرضِها على الأمم والحضارات الأخرى.

هذه هي الحرب الحقيقية التي تواجهنا، والتي كانت قد أعلنتْ عنها منظمةُ التجارةُ العالمية التي بدأت تفرض علينا التفكير في البعد الأوروعربيّ المتوسطيّ كيما تُخلخل قيمنا العربيةَ ـ الإسلاميةَ. وهذه القيم الجديدة التي تصرّفها المنظمات الدولية داخل بلداننا هي التي دفعت العديدَ من الشباب العرب إلى الهرولة إلى برشلونة و بروكسيل وستراسبورغ ليطلبوا المساعدات وليتكلموا بافتخار عن مستقبل العالم العربيّ مع أوروبا، في وقتٍ يعرف فيه الجميعُ مجهودات هذه الأخيرة لإقصاء العالم العربيّ ونعتِه بالنعوت السيئة (كـ «الوحشية» و«البدائية» و «الإرهاب»). وفي الوقت الذي كان يجب فيه أن يحتجّ هؤلاء الشباب المثقفون وعمدةُ المستقبل العربيّ على

الممارسات و السلوكات اللاحضارية التي يتعرض لها الإنسان العربيُّ في أوروبا من عنصريةٍ وانتهاكٍ لحرياته، فإنهم فضّلوا ـ كأنظمتهم ـ الوقوفَ على أبواب أوروبا للاسترزاق. فهل هذا هو الذي سيصنع مستقبلنا العربيّ؟

لكنْ ما بالنا نقف عند هذه الحدود لا نَبْرحها حين نصف أزمات العالم العربيّ؟

ما بالنا ننسى الماضي ونحن نكْشف عن عيوب لحظتنا التاريخية ونستشرف مستقبلنا، إنْ قُدّر أن يكون لنا مستقبلٌ مع أنظمتنا الجامدة؟ لِمَ لا نصرِّح بأنّ هذا العالم العربيّ ـ في بعده الجيوسياسي، لا في بعدِه الحضاريّ ـ اختراعٌ غربيّ أو خارطة رسمها الإنجليز والفرنسيون، وجاؤوا بحكّام ما نزال إلى اليوم نؤدّي ضريبة بلادتهم وتبعيتهم السياسية للغرب، وبعد ذلك جاؤوا بدركي كي يراقب هذا التقسيم المبارك، وعَنَيْتُ به إسرائيل بدعمٍ من حكّامنا العرب؟ فهل كنا نتصور استمرار «إسرائيل» يوماً واحدا دون تعاون من الأنظمة العربية والعملاء العرب، ومنهم حكّام ساهموا في توطيد دعائم الكيان الصهيونيّ الوليد أكثر ممّا دعمه وعدُ بلفور سنة 1917؟ وحين نصل إلى اللحظة الراهنة نجد خلفاء هذه الأنظمة يقومون باستكمالِ ما كان قد بدأه أسلافُهم. وإنني أؤكد لكم أن كل ما ذكرتموه من محطات مظلمة في تاريخنا العربيّ المعاصر لم يكن سوى حصيلةٍ حتميةٍ لخيانة كبرى اقترفتْها أنظمتنا في حق شعوبها!

أثار انتباهي، في ختام حديثكم، مسألةُ علاقة المجتمع العربيّ بالقرن الحادي والعشرين. و الحديث عن هذا القرن الجديد أضحى موضةً تلوكها خطاباتُنا السياسية والاقتصادية والفكرية، دون أن نتوقف لحظة لنتساءل ماذا يعني لنا نحن العرب، القرن الحادي و العشرون وسط زخمٍ من الانكسارات والإحباطات التي عانيناها طوال القرن العشرين؟ لا أخفيكم أنني لا أتحمّس كثيراً للحديث عن القرن الجديد لسبب بسيط، وهو أنّ لهذا القرن مرجعيةً لا تخصّني باعتباري مواطناً عربياً. فهو أفق زمنيّ قررته حضارة ُأخرى واستعدّتْ له وأسستْ كل مشاريعها على توقعاته المفترضة. فهل نحن العرب، شاركنا في التأسيس له؟ بالطبع لا! فالمطلوب منّا الآن، كحضارة عربية، التفكيرُ في القرون اللاحقة، أي القرون التي تأتي بعد القرن الحادي والعشرين، لأنّ المنطق كان يفرض علينا التفكيرَ في القرن الجديد قبل خمسين سنة أو ستين سنة، لا اليوم! لقد كان يجب التفكيرفيه جدياً من خلال إطلاق مشاريع محاربة الأمية والجهل، لأنه إذا كانت لديك نسبة أميةٍ تصل إلى حدود 60٪، إضافة إلى أمّية المثقفين التي تصل نسبتها إلى حدود 70٪ من خرّيجي الجامعات الذين لا يقرأون و لا يتابعون أوضاعهم السياسية والفكرية، فكيف يتأتى لك التفكير في القرن الحادي و العشرين، قرن المعرفة و التكنولوجيا؟ كيف نفكّر في القرن الحادي

والعشرين، و جرائدُنا نفسُها لا تُقرأ إلا بنسبٍ ضعيفةٍ؟ وكيف نتطلع إلى قرن المعرفة، وأشهر مبدعينا ومفكرينا لا يستطيعون تصريفَ سوى بعض مئات من إنتاجهم في مجتمع من مليار نسمة؟ هذه في رأيي هي المعركة الكبرى التي تنتظرنا جميعاً، وهي معركة لا يمكننا أن نخوضها في ظلّ سيطرة أنظمةٍ تشجع الجهل و تقوّي أسباب الثقافة الاستهلاكية. وعندما ندرك تحررنا الثقافيّ، سيكون في وسعنا امتلاكُ رؤيةٍ حقيقيةٍ نستطيع من خلالها اختراق حاجز الزمن والانطلاق في المساهمة الفعّالة في بناء حضارة كونية نضفي عليها هويّتنا وقيمَنا، وبالتالي نتمكّن من تجاوز كل هذه الإحباطات والهزائم التي كان بالإمكان أن يتجاوزها العرب لو توفرتْ لديهم أنظمةٌ ديمقراطية حقيقية، أنظمة تستمد مشروعيّتَها من الشعب لا من الحلفاء الخارجيين.

□ أعتقد أن المجتمع أصبح مدركاً لضرورة التغيير. فكيف تتصوّرون مشهد التحول و التغيير الذي يمكن أن تعيشه المجتمعاتُ العربية في العشرية الأولى من القرن الحادي والعشرين؟

■ هناك في رأيي ثلاثةُ سيناريوهات ممكنة. أوّلاً، سيناريو الاستقرار و الاستمرار. وهذا السناريو يعني أن تستمر الأمور على ماهي عليه، ولذلك، فإنها تحتاج إلى دعم من البنك الدوليّ، والجيوش الأجنبيةِ التي تستوطن البلادَ العربيةَ و تؤدّى لها

فواتيرُ الإقامة. غير أن الاستقرار البيولوجيّ يعني الموتَ و تعطيلَ الإبداع والخلقِ والابتكارِ. وهذا السيناريو الذي يسمّى عادةً بـ «ستاتوسكو» غيرُ ممكنٍ في حياة الشعوب.

السيناريو الثاني هو سيناريو الإصلاح، الذي كان قد تعطّل نظراً إلى استمرار السيناريو الأوّل. ويمكن لهذا السيناريو أن ينجح بنسبة 30٪ ؛ إلاّ أنّ ذلك يظل رهيناً بسرعة التدخل لإقامة الإصلاحات، والوعي بالإكراهات التي تستوجب منا معالجةً فوريةً و جذريةً لمسائل مثل : مسألة الديمقراطية وشروطها الضرورية، والعمل على وضع دعائم المجتمع المدنيّ. غير أنّ هذا السيناريو كلما تأخّر العملُ به صار من المتعذّر الإقدام على إصلاحاتٍ فاعلةٍ و ناجحة. أنا لا أقصد هنا الثورة ولا أبغي إشعال نار الفتنة، وإنما أدعو إلى أن يجتمع الكلُّ سريعاً على مائدة المفاوضات، وأن يتم التسامحُ في العديد من الأمور... وإنْ كنتُ، شخصياً، أرى أن ّالمشكلة التي تواجه هذا السيناريو تكمن في عدم وجود قوّة سياسيةٍ في أي بلدٍ عربيّ قادرة على تقديم برنامج تغييرٍ عن طريق الإصلاح.

□ ولماذا تتقصدون، في هذا المقام، تغييبَ النموذج المغربيّ في الإصلاح السياسيّ؟

■ ليس هناك نموذجُ إصلاح مغربيّ، وإنّما هناك خيانةٌ كبرى قامت بها نخبة سياسيةٌ في حق تاريخها النضاليّ!

لقد تنازلتْ هذه النخبةُ كثيراً من أجل الدخول في لعبةٍ نتيجتُها غيرُ مضمونة.

وأفضِّل أن لا أناقش هذا الوضع و أن لا أجيب على أي سؤال يحرِّف الحقيقة التاريخية. فالذي أعيشه في بلدي هذه السنوات يمثِّل لي أكبر خيبةٍ في حياتي، لأن الشيء الوحيد الذي كنا نعْقد عليه الآمالَ انتهى. فكيف تراني أجيب عن صورة خيبة الآمالَ هاته؟ وعن أيّ نموذج للإصلاح سنضيِّع، بالحديث عنه، وقت القارئ الكريم، وهو «إصلاحٌ» نال مباركة أمريكا وتصريحات مسؤوليها المدعِّمة والمزكِّية؟

□ لكنّه كان بديلاً مفروضاً ووحيداً في سياق التحولات الكبرى التي عاشها المغربُ.

ويذهب الكثير إلى أنّ تجربة الإصلاح السياسيّ أنقذت البلادَ من اضطراباتٍ سياسيةٍ كانت ستعصف بمستقبلها السياسيّ كلّه؟

■ هذا شأن المحلّلِين السياسيين. وكما تعلمون، أنا لستُ رجل سياسة. ولم أكن، والحمدُ لله، عنصراً ضمن هذاالبديل، ولم أساهمْ فيه، ولم أعترفْ به، ولن أتعامل معه!

□ هل نفهم من كلامكم أنّ الحريات الوطنية والأحزاب التقدمية في المجتمعات العربية محكومٌ عليها بأن تعيش على الهامش السياسيّ، وإن هي تجاسرتْ على تسيير الشأن العام

فإنّها تكون آنذاك قد تنكّرتْ لكل مبادئها وخانت ماضيَها؟ أليس في ذلك مبالغةٌ غيرُ مبررةٍ وتصوّر يناقض العمل السياسيّ الذي يهدف إلى امتلاك السلطة من أجل تنفيذ البرامج التي يؤْمن بها كلُّ حزب سياسيٍّ؟

■ أنا لا أميّز في عالمنا العربيّ بين المعارضة و الحكم. ولذلك، أرى أنّ هذا السؤال في حدّ ذاته لا أساس له. في رأيكم ماهو الفرق بين المعارضة والحكم في بلداننا العربية؟ فلنحترمْ أنفسنا، ولنسمِّ الأشياء بأسمائها الحقيقية!

□ لكنّ هذا لا يعني تجريد هذه الحركات الوطنية الطلائعية والتحررية من مجموع قيم و مبادئ ناضلتْ من أجلها ؛ ووسمتْ خطابها السياسيّ بسماتٍ ميّزته عن الخطابات السياسية النظامية السائدة في الوطن العربي؟

■ ربما كانت هذه الحركات ذاتَ أثرٍ في التّاريخ النضاليّ للشعوب العربية بمساهماتها الكبيرة في استقلال هذه البلدان، إضافة إلى نضالها من أجل إثبات قواعد الدولة العصرية وقيم الديمقراطية و حقوق الإنسان. لكنْ هل بإمكاننا في الوقت الراهن الحديثُ عن شرعيةٍ لهذه الحركات عند شعوبها؟ وهل ما تزال هذه الحركات التحررية تحظى بالمصداقية التاريخية ذاتها التي كانت تتمتع بها من قبلُ؟ أنا أتحدّى أحزاب هذه الحركات أن تَكْسب، بدون تدخل النظام بآليات التزوير

المتطوّرة، 10٪ من أصوات الرأي العام!. ولنقم باستقراء للرأي العامّ لنرى النتيجة المخيِّبة لآمالكم في هذه الحركات. ولنأخذِ المغرب كنموذج ونتساءلْ :

كيف تم عندنا الانتقالُ "الديمقراطي"؟ وهل استطاعت أحزابُ الحركة الوطنية أن تفوز بقوّة الرأي العامّ، وفي حصيلتها السياسية 10٪ من الأصوات لا غير؟ وهذه النسبة، رغم ضآلتها، ليست خالصة لأنّه يدخل ضمنها تزويرُ السلطة للنتائج، ولفائدة هذه الأحزاب!

□ تحدّثتم عن سيناريوهين، فماذا عن السيناريو الثالث؟

■ السيناريو الثالث هو سيناريو التغيير الجذريّ أو المواجهة أو التحوّلات الكبرى والعميقة. وحتى الآن لا ندري كيف سيتم هذا التغيير وماهي درجة سرعته. وهو اليوم الذي كانت قد وَقَعتْ فيه ثورة الشعب المغربي ضد الاستعمار الفرنسي سنة 1953. وكانت هذه الثورة قد مثلت لحظتها تغيّراً جذرياً، سواء على مستوى وعي الشعب المغربيّ أو على مستوى وضعية الاستعمار الفرنسيّ. وهذا الاستعمارلم يتوقع قيام هذه الثورة بالسرعة التي تمّتْ بها. ولم يختلف التاريخ كثيراً في الحاضر ؛ فبإمكان التغيير الجذريّ أن يقع في أي لحظة. والشيء الوحيد الذي نتمناه هو أن يكون ثمنُ هذا التغيير قليلاً. والشيء الأكيد هو أنه كلّما تأخر هذا التغيير ازدادت التكلفة ؛ ولنتذكر النموذجَ الجزائريّ والنموذجَ الكونغوليّ والنموذجَ الأندونسيّ والنموذجَ الأفغانيّ.

أنا لا أتصوّر مستقبلاً للبلاد العربية إلا في إطار هذا السيناريو الثالث، لأنّ السيناريوهيْن السابقيْن لا يمكن تحقيقُهما في ظلّ الوضعية العربيّة الراهنة. فلايمكن أن نجلس و نخطّط لسيناريو الإصلاح في ظلّ حكم الفاشستية العربيّة الجديدة، المتولِّدةِ عن النظام العالميّ الجديد، والمتحالفةِ مع أنظمة الاستعمار الجديد، والفاتحةِ أذرعَها للعدوّ الصهيونيّ.

□ الظّاهر أنّه لا يمكننا الحديثُ عن رؤية عربيّة جديدة لأزماتنا دون أن نحدِّد المهامَّ الأساس للمثقف العربيّ. فإذا كان القرنُ الجديدُ هو قرن المعرفة والبحث العلميّ، فإنَّ مهام المثقف ستكون مضاعفة.

■ إذا كنتُ أستطيع أن ألخّص دور المثقف في المجتمع، فإنني أقول إنّه دور المثال. عندما كنت أسكن في مدينة الرباط كان يقيم إلى جوارنا العلاّمة **مولاي العربي العلوي**، وقد كنت أرى الناس يفدون إليه من كل حدبٍ وصوبٍ ليجالسوه، لا لأنّه عالمٌ جليلٌ فحسب، وإنّما لأنه كان يمثل أيضاً المثالَ الذي يُحْتذَى، كما كانت أعماله نموذجاً يُقتدى.

وقد تعلمتُ فيما بعد على يد مثقفين كبار أمثال **أريبليو بيشيه** رئيس نادي روما، وتتلمذتُ على يد موسقيين عظماء أمثال **رافي شنكار ومنير بشير**. هؤلاء جميعهم كانوا يمثّلون لي صورة المثقف الحقيقية، لأنّهم إلى جانب امتلاكهم للمعرفة كان سلوكُهم اليوميّ نموذجاً و مثالاً.

إنَّ الأساس عند كل مثقف هو التواضع والمثال. وعندما أقول التواضع، فإنَّني لا أعني تواضع السلوك فحسب، وإنّما التواضعَ الفكريَّ أيضاً. فعلى المثقف أن يكون متواضعاً أمام المعرفة و العلم وأن يتقرَّب إليهما يومياً بالميلمترات، ويدرك في كل لحظة أنّ ما أنجزه ليس إلاّ الجزءَ اليسيرَ من المسؤولية الملقاة عليه. أما أن يكون مثالاً فمعناه أن يكون رمزاً للآخرين قبل أن يؤدّي وظيفة التبليغ؛ فإذا كانت الوظيفة الأساسية لأيٍّ مثقفٍ هي التبليغ، فإنّه لن تكون ثمة مصداقية لهذا التبليغ إذا لم تتوفر فيه شروطُ المثال واحترام الآخرين له، لأنَّ الناس قد يَقْبلون الغشَّ والتدليس في كل شيء إلا في الفكر.

وعندما أركّز على هذه النقطة، فلأنَّ التجربة جعلتني أصادف في حياتيُ العديدَ من المثقفين المافيات الذين تنعدم الثقةُ في مناصبهم. فإذا كان الشخص وزيراً للثقافة، فإنَّ همَّهُ طيلة حياته هو كيف يمكنه أن يبقى وزيراً للثقافة أطول مدة ممكنة، ولهذا نجده يُغدق الأموالَ على تنظيم مهرجانات في المدن لأجل تدجين كلِّ ما هو ثقافيّ، أو يطْلِق مشروعاً لإنتاج الكتاب أو الأقلام!

□ أرى أنَّ المثقف العربيّ يتراجع عن دوره الطلائعيّ الانتقاديّ كلما تراجع المشروعُ التقدميّ لحركات التحرّر الوطنية عن أداء رسالته. لنأخذ على سبيل المثال وضعيّة المثقف المغربيّ الذي كان في أغلب الحالات مندمجاً في حركة التّحرير الوطنيّ،

معارضاً للسلّطة، وبعد ذلك وجد نفسه في وضعية محرجة : فهو عاطفياً وسياسياً ينتمي إلى الأحزاب المشكِّلة للسلطة في البلاد اليوم، ولكنّ موقعه كمثقّف انتقاديّ يفْرض عليه الاستمرار في أداء دوره الذي يوجد على خط النقيض مع دور السلطة وأهدافها. وهذه الوضعية انعكستْ على اتحاد كتّاب المغرب، الذي كان له دور متميّز في تاريخ بناء المشروع الثقافيّ الوطنيّ التقدميّ.

■ هذا تحليلكم الخاصّ لتاريخ هذه المنظَّمة. وأنا شخصياً لا أوافقكم عليه.

□ قد يكون لديكم تحليلٌ آخر أعمقُ وأشملُ. غير أنّ ذلك لا يمنعنا من الاعتراف بدور هذه المنظمة التاريخيّ و الثقافيّ.

■ اتحاد كتّاب المغرب منظمةٌ للزبونية وللعلاقات الخاصّة. فإذا استثنينا المرحلة التي قادها الدكتور المرحوم محمد عزيز الحبابي، والتي كانت تنطلق من الرغبة في العمل الثقافيّ الحقيقيّ، فإنّ المراحل التي تلتْها جعلتِ الاتحاد حلبةً للصراعات الحزبية و للعلاقات الزبونية.

□ لقد تسيَّس من قِبَلِ فصائل أحزاب الحركة الوطنية لا من خارجها؟

■ يمكنكم أن تسموا الأشياءَ بالأسماء التي ترتضونها لها. لكنّ العجيب في هذه الأيّام أنّ الكل صار ينتمي إلى حركة

التحرير الوطنية... بمن فيهم بعضُ الذين حاربوا إلى جانب الجيش الفرنسيّ!

ما يهمّ من كل هذا هو أنّ المثقف مطالَبٌ اليومَ باستعادة دوره المفقود وقيادة مرحلة التغيير التي ستكون إحدى علامات تاريخ مجتمعاتنا العربية في العقود الأولى للقرن الحادي والعشرين. فالأساس عندي هو : هل سندخل القرن الحادي والعشرين بمؤسسات تنتمي إلى القرن التاسع عشر؟ المثقّف العربيّ مطالبٌ بمواجهة أسئلة القرن الجديد بكل ما تطرحه من تحديات معرفية وتسارُع في الاختراعات والاكتشافات. وهذه السرعة في المعرفة هي أكبر تحدٍّ يواجه المثقف العربيّ. ولايمكن أن يضطلع المثقفُ بهذه المهام داخل مؤسسات سياسية و ثقافية تآكلت بنياتُها وفقدتْ مصداقيَتها. يجب البحث، إذن، عن بديل يناسب تحديات المرحلة الجديدة في إطار السيناريو الثالث الذي اقترحتُه سابقاً.

□ أعتقد أنّ جزءاً من كلامكم يشير إلى واقع التعليم في العالم العربيّ. إذ لا يمكننا أن نَنْشد التغييرَ في ظلّ نظامٍ تعليميّ ينتمي إلى القرون الوسطى.

■ أنا متفق معكم. فنحن ورثنا كل ماهو سيِّئ في الأنظمة التربوية في بقية العالم. وفي الوقت الذي تتقادم فيه أنظمتُنا التعليمية، نجد الأنظمة التعليمية في الدول المتقدمة تسير بسرعة

كبيرة. لنقفْ مرّة أخرى عند النموذج المغربيّ، وهو نموذج يمكن أن يطول التجارب التعليمية في العالم العربيّ. يقال هذه الأيام أنّ ثمّة إصلاحاً جامعياً في المغرب، ولكنّني شخصياً - ونتيجة لهذا «الإصلاح» - رفضتُ أن تطأ قدمي الجامعة المغربية، وأكتفي بأن يأتي الطلبة إلى مكتبي لتأطيرهم في أطروحاتهم الأكاديمية. لماذا؟ لأنّه عندما نعود إلى عمق هذا «الإصلاح»، فسنجد أنّه ببساطة يستجيب لضغوطات صندوق النّقد الدوليّ ولضغوطات بعض الأوساط لخلق نوع من النخبوية ومحاربة شعار «المعرفة للجميع». ليس هناك إصلاحٌ جامعيّ، وإنّما هناك رغبةٌ في تقليص عدد المتعلمين المغاربة، لأنّ مِنْ شأن توسيع قاعدة المتعلمين أن يؤثّر على مصالح فئة اجتماعية تريد إبقاء الوضع على ماهو عليه، نظراً لاستفادتها من ظروفه الاقتصادية والاجتماعية. فما معنى أن نقوم بإصلاح جامعيّ ونتّخذ من أجل تحقيقه نموذجَ الإصلاح الجامعيّ الفرنسيّ الذي كانت فرنسا قد قدّمتْه منذ أكثر من عشرسنوات وتراجعت عنه لكثرة سلبياته؟

إنّ ما أقْدم عليه المسؤولون عن الجامعة المغربيّة يُعدّ عملاً إجرامياً في حقّ أجيال من الشباب، وذلك لعدة أسباب، أهمها : محاربة الكفاءة، وإدخال نوع من الإقطاع الجديد في التعليم الجامعيّ، وعرقلة مسيرة البحث العلميّ. ففي الوقت الذي يزداد فيه عددُ السكان وتتعاظم فيه حاجتُنا إلى العلم والمعرفة والبحث

الجامعيّ، تتفتّق عبقريةُ مسؤولينا عن نموذج «إصلاحيّ» يقضي على كل رغبة في المعرفة و البحث الأكاديميّ. وقد لا نستغرب ما يقع الآن مادام التّعليمُ العالي قد آل إلى سلطة وزارة الداخلية، التي باتت تتحكم في مصير الجامعة وتقرّر مستقبلَها نيابةً عن جهاز الأساتذة والطلبة والباحثين. وهذه علامةُ تخلُّف حقيقية في تاريخ تعليمنا كلِّه.

□ ما ميز الحقبة الأخيرة من القرن العشرين في تاريخ المجتمعات العربية هو طابع التوتر والعنف. وقد كان أبرز عنوان للمرحلة هو العدوان على العراق. وقد سبق لكم في كتاب **الحرب الحضارية الأولى** أنْ وسمتُم الحرب ضد العراق بأنها بدايةٌ لحربٍ حضاريةٍ أولى ستمتدّ إلى نهاية القرن العشرين. فهل ستمتدّ بنا الحربُ إلى السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين؟ أم سيكون القرن المقبل زمنَ هذه الحرب التي بدأتْ كي لا تنتهي؟

■ اختيار العراق لضربه لم يكن اختياراً عفوياً. فقدْ اختيرتْ دولةٌ عربيةٌ وصلت إلى درجة كبرى من المعرفة وإتقان التكنولوجيا، واعتُبِرتْ خطراً في المنطقة ؛ وخطراً بالخصوص على وجود إسرائيل، والغرب لا يسمح بأن تُمَسَّ إسرائيل بأذى، لأنها هي الذرع الواقي لمصالحه في المنطقة، والدركِيُّ الذي لا يَغمض له جفنٌ. ولنا أن نضيف أنّ العراق يتمتّع بحضارة

ممتدةٍ في عمق التاريخ وعمرُها يصل إلى ستة آلاف سنة... في مقابل حضارة أمريكا الشمالية التي لا تتجاوز مائتيْ سنة. فالخوف من العراق كان مبرَّراً، لأنَّه خوف من المد الحضاريّ الذي سيشكِّله العراق كأساسٍ حضاريٍّ للأمة العربية.

ومن جهة ثانية، كانت الحرب ضدّ العراق درساً لبقية العالم العربيّ ولكافة دول العالم الثالث، وإنذاراً لكلِّ مَنْ أراد أن يحلّق بعيداً عن السرب الذي رَسَم حدودَه النِّظامُ العالميّ الجديد.

إنَّ حرب الخليج الثانية هي حرب عالمية بين الشمال والجنوب. والهدفُ منها تدميرُ أيّ قدرة للتقدم عند دول الجنوب، وحرمانُها من التطور العلميّ أو التكنولوجيّ أو الثقافيّ. فدول الشمال قليلة من حيث عددُ سكانها، إذ لا تشكّل سوى 20٪ من سكان الأرض، ولكنها تستغلُّ أكثر من 80٪ من خيرات العالم، في حين أنّ 80٪ من سكان دول العالم الثالث لا تتصرّف إلاّ في 20٪ من هذه الخيرات ؛ وقد نجد 99٪ من هذه 20٪ نفسها في يد أشخاصٍ يسخِّرهم الشمال لخدمة مصالحه أيضاً! وبينما نجد في مجال الإنفاق على التكنولوجيا والبحث العلميّ أن دول الشمال تنفق 90٪ من عائداتها، نجد دول الجنوب لاتتجاوز في نسبة هذا الانفاق 5٪، أما التكنولوجيا فإنها لا تحصل إلا على 2٪ منها فقط. هذا التفاوت يهدف الشمالُ إلى الحفاظ عليه، لأنه يمكّنه من ممارسة هيمنته على العالم الثالث ، ومنه العالمُ

العربيّ. ولهذا السبب ضُرب العراق الذي أراد امتلاك التكنولوجيا وعَزَم على رفع نفقاته على البحث العلميّ. والهجومُ على العراق واستمرارُ حصاره بعد انتفاء كل «دواعيه» يؤكِّد أننا دخلنا عهد ما بعد الاستعمار، وأهمُّ أهدافه هو إلغاء كل القيم التي لا تناسب قيمَ الاستعمار. فمنذ17 يناير 1991 دخلنا حرباً حضارية ستستمر إلى السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين، والعالمُ الثالثُ سيكون مجْبراً على تقديم ما لا يقلّ عن 10 ملايين ضحية. والظاهر أنّ القوانين الدولية، بما فيها قراراتُ مجلس الأمن، تخْضع لقائد النظام العالميّ الجديد، الذي يؤكد في كل مناسبة أنّ لديه القدرة على الضغط على القوانين الدولية لصالح أهدافه ومصالحه الحيوية. وأحسنُ مثال على ذلك ما تصرِّح به الولاياتُ المتحدة من أنَّ لديها القدرة على ضرب أهداف العراق الاستراتيجية دون إذن من مجلس الأمن الدوليّ ؛ وهذا خرقٌ لقانونٍ دوليٍّ وخرقٌ لميثاق الأمم المتحدة. ولأوّل مرّةٍ، نجد في برلمان دولةٍ عظمى قراراً حكومياً هدفُهُ الإطاحةُ بنظام بلاد أخرى.

و قد أظهر لنا العدوان على العراق غياب التوازن بين الأقطاب في العلاقات الدولية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي. فلم يعد هناك أثر لدول عدم الانحياز، ولا لأي منطقة جهوية، سواء أكانت الجامعة العربية أم منظمة المؤتمر الاسلاميّ، بل بالعكس،

صارت هذه المنظماتُ آلةً في يد الاستعمار الجديد. وسبق لي أن بيّنت أنّ النظام العالميّ الجديد، الذي سيكتمل مع القرن الحادي و العشرين، سيَحْرم أيَّ دولة أو مجموعة اقتصادية، إذا قل عدد سكانها عن 150 مليون نسمة، من مستقبلٍ يقوم على استقلالية القرار الاقتصاديّ وامتلاك التكنولوجيا،لأنّ التكنولوجيا والتطوّر العلميّ يحتاجان إلى سوق لتصريف المنتوجات التكنولوجية، وهذه السوق تحتاج إلى تكاملٍ بشريٍّ لايقلّ عن 150مليون نسمة.

أعود إلى مشكلة العراق لأؤكد لكم بأنني لا أخاف على مستقبله. فالتاريخ برهن أنّه عندما يكون لشعبٍ ما عمق حضاريّ، وأَخَذَ إضافةً إلى ذلك بأسباب البحث العلميّ والخلق والإبداع، فإنّ باستطاعته أن يصمد في وجه المحن وتصاريفِ الدّهر. وصمود الشعب العراقيّ هذا ـ وأنا هنا أتكلم عن الشعب العراقيّ فقط ـ شيء نادر وجدنا له مثيلاً في الفيتنام، وفي بعض الظروف الاستثنائية الأخرى في تاريخ الإنسانية. غير أنّ المعضلة الجوهرية في مسألة العراق أنّ المجرمين الحقيقيين، الذين يغتالون أبناءه يوميّاً ويحاصرون شعبَه، ليسوا هم الأمريكان أو الإنجليز، وإنّما هم الحكام العرب الذين سلّموا رقابَ شعوبهم إلى الآخرين وسهّلوا عليهم ممارسة هواية الإبادة والتجويع وتعميق علامات التخلف في تاريخنا العربيّ. هؤلاء الحكام مسؤولون أمام التاريخ عن المجازر اليومية التي يتعرض

لها أطفال العراق ونساؤه ومرضاه. ومن داخل هذه الرقعة الدامية من مساحات القمع العربيّ، يمكننا أن نحلّل واقع العراق ومعاناة شعبه، وانطلاقاً من نتائجها يمكننا أن نفهم الخطوات التي أقدمت عليها السلطة الفلسطينية، والتي باتت عندي تحمل اسم «منظمة تصهين فلسطين»!

□ ألا ترون أنه يمكننا أن تضمّ إلى عناصر تحليلنا لقضية العراق عنصراً آخر متمثلاً في السلوك السياسيّ والفكريّ للنّظام العراقيّ، وهو نظامٌ لا يمكننا أن نتغاضى عن أخطائه السياسية والعسكرية الفادحة، كحربه ضد إيران وهجومه المنافي للمشروعية الدولية على دولة الكويت؟ أليس من شأن هذه القرارات أن تدلّنا على مدى ديكتاتورية نظام لا يبالي بالاختيارات الأولية لشعبه، كالتنميّة والديمقراطية؟

■ يمكنكم أن تستعملوا الأوصاف والعبارات التي ترونها صالحةً لتوصيف نظام العراق لكنّ الحكم الحقيقيّ على النظام العراقيّ هو حكم الشعب العراقيّ. ومسألة النظر في الوضع السياسيّ الداخليّ للعراق هو شأنٌ عراقيٌّ محض.

إنّ تحليليّ حضاريّ و ثقافيّ، ويؤكّد أنّه أيّاً كان شكل النظام في العراق، فإنّ الضربة كانت لابد أن تُوجَّهَ إليه. وإذا كان النظام العراقيّ نظاماً ديكتاتورياً فإنّ الأسئلة الأساس التي يجب أن نطرحها هي : منِ الذي ساعده كي يصير نظاماً فاشستياً؟

منْ زوده بالأسلحة المدمِّرة وتغاضى عن كل خروقاته في ميدان حقوق الإنسان؟ أليس الغرب هو الذي فعل كل هذا؟ ألم تكن أمريكا تعتبره حليفاً لها في المنطقة بعد شاه إيران؟ إذن، ما الذي حدث اليوم حتى استفاق الكلُّ على كابوس «ديكتاتور اسمه **صدام حسين**»؟ ثم إذا عدنا إلى التاريخ المعاصر فسنجد أنّ الأنظمة الديكتاتورية والعسكرية في بقية أنحاء العالم الثالث هي من صنع الغرب. وإلاّ فَمَنِ الذي جاء بالديكتاتور **بينوشيه** الذي يريدُ الغربُ اليوم محاكمته، في وقتٍ كان من الواجب فيه محاكمة الذين ساندوه من حكّام الغرب؟ ومنِ الذي دَعَمَ **سوهارتو** في أندونيسيا، وساند **موبوتو** في الزايير؟

أما إذا رأيتم من الصواب محاكمة النظام العراقيّ انطلاقاً من الأخطاء التي ارتكبها، فدلّوني على نظام عربيّ واحد لم يخطئ في حق شعبه. إنَّ المنطق في التحليل السياسيّ يفْرض علينا أن لا نحرِّف الكَلِم عن مواضعه، وأن لا نقلب وجه التاريخ، وأن لا نبخس العراقَ حقه بفعل جرائم نظامه! ويجب أن نعي جميعاً أنّ هناك استراتيجية إعلامية غربية و أمريكية تهدف إلى استنزاف ما بقي من قوّة العراق الكامنة في صموده وأنفته وعزّته الحضارية. غير أنّني لا أريد أن يُفهم من كلامي أنّي أدافع عن النظام العراقيّ. فمن حيث المبدأ أدين كل أنظمتنا العربية الديكتاتورية و الفاشستية من المحيط إلى الخليج،

ولا أستثني منها النّظام العراقيّ. ولكن ما أريد التأكيد عليه هو ضرورة أن نسمو عن هذا النوع من التحليل الطفوليّ لأزمة العراق في وقتٍ يعاني فيه شعبٌ بأكمله، وفي وقتٍ استفحل فيه مكرُ الأنظمة العربية وخبثُها الدفين ضد الشعوب العربية والقيم الإنسانية النبيلة. وإذا كان ثمة خطأ تاريخيّ ارتكبه النظامُ العراقيّ، فإن هذا الخطأ لن يكون سوى حربه ضد إيران، وهي حرب خسرنا فيها جميعاً مليون مسلم. هذا في تقديري هو الخطأ الجسيم للنظام العراقيّ، وهو الذي جلب عليه المشاكل فيما بعد.

□ باعتبارك منشغلاً بعلم المستقبليات، ماهو رأيك بمستقبل العراق في ظل الشروط الجديدة التي تربطه بقائد النّظام العالميّ الجديد و بحُماته من أنظمتنا العربية؟ وكيف ترون حلاً للأزمة العراقية؟

■ يجب أن نؤكّد دائماً بأنه لا توجد ثمة أزمةٌ عراقية، وإنّما هناك ظلم للشعب العراقيّ. ومن هنا فإنّنا جميعاً مدعوون إلى النضال من أجل رفع هذاالظلم وحثّ الظالمين على التراجع عن ظلمهم.

وأما كيف يمكن للعراق أن يعوِّض هذا الظلم، فإنّ الأمر يتطلب سنوات. ولكن علينا أن لا نخاف على مستقبله ؛ فهو قد جرّب المحَنَ وذاق كلَّ أصناف العذابات، فكان أن حنّكته التجاربُ

وقوّته الأعاصير، فجعلتْه يدرك قيمة الأشياء والمواقف والقيم والحريات. وهذا ثمن أدّاه شعبٌ بأكمله وبدون استثناء. أما الذين أخاف عليهم حقاً، فهُم الحكام العرب الذين شاركوا في حبك سيناريوهات الظلم ضد شعب العراق.

لقد بدا واضحاً من خلال الاستمرار في حصار الشعب العراقيّ وإبادته أنّ الهدف هو ضرب القدرة البشرية للعراق، بعد أن تأكد للجميع أن القوّة العسكرية للعراق قد شلّت. لكن هذه القوّة يمكن إعادة بنائها مادامت هناك عقول وإرادات. وهذه العقول والإرادات هي المستهدَفَةُ في حرب الاستنزاف التي تشنّها أمريكا وبريطانيا و"إسرائيل" بدعم ماديّ ومعنويّ من بعض الأنظمة العربيّة. لكنْ ليعلمْ هؤلاء أنّ قتل العلماء العراقيين أو ترحيلهم لن يحل المشكلة، لأن العراق قادر على إنجاب علماء آخرين. وهذا الاستعمار الحضاريّ الجديد، أو ما بعد الاستعمار، ذو حدود لا تتجاوز أربعين أو خمسين سنة. وبالنسبة إلى الذين يدْرسون التاريخ والمستقبليات تبدو هذه المدّة الزمنية قصيرة. وقد كان أستاذي **بيير دو جوفنيل**، وهو مؤسس علم المستقبليات في فرنسا، يقول لي إنّ الفرق بين المستقبليّ الفاشل والمستقبليّ الناجح هو أنّ الأوّل يفكر في المدى الزمنيّ الذي يناسب حياته، وأما النّاجح فيفكر في المدى البعيد الذي يتجاوز عمره بسنين عديدة. وبالنسبة إليّ فالأهم هو هل

سيستمر الاستعمار الحضاريّ؟ وهل سنظلّ نحن العرب، نتقبّل الاستسلام الذي تعودت أعيننا على رؤيته، وقد رأيناه بالأمس في شخص **عرفات** أمام **باراك**؟ أعتقد أننا نعيش على حدود فترة تاريخية جديدة، وللعراق دورٌ تاريخيٌ في هذا الانتقال من مرحلة تاريخية إلى أخرى. فيكفيه أنّه أوضح لنا كثيراً من الأشياء التي عشناها ورأيناها جلياً اليوم، وكنا سنحتاج من أجل ذلك إلى أكثر من عشرين سنة.

□ لكنّها تبلورت بشكل سلبيّ، وكنا نأمل في تحوّل إيجابيّ وهادئ من مرحلة إلى أخرى. ألا ترَيْن أ نّ التحوّل الذي حصل لم يكن في صالح الأمة العربية؟

■ أنا أعتبر هذا التحوّل إيجابياً، ولصالح الأمة العربية! الايكفي أننا تأكدنا من عدم مصداقية أنظمتنا العربية وعدم تمثيلها لإرادات شعوبها وأحلامها؟ لقد توضّح لنا بَعْدَ العدوان على العراق مقدارُ الظلم الذي تعانيه الشعوبُ العربيةُ بفعل إقطاعية أنظمتها وديكتاتوريتها. فقد سقطتْ كل الشعارات المزيفة، وباتت أنظمتنا العربية معرّاة أمام المواطن، وباتت خيانتُها لحلم شعوبها عنوان مرحلةٍ تاريخيةٍ بكاملها. وهذا شيء إيجابي بالنسبة إلى تاريخ الأمّة العربية المعاصرة، وإن كان سلبياً بالنسبة للعراق الذي فَقَدَ أكثر من مليون شهيد، ويعاني شعبُه الجوع والفقر والمرض والموتَ البطيء. لقد كانت قضية العراق

فرصة تاريخيةً لنعرفَ من نحن، ومَنْ حُكّامنا، في مدةٍ زمنيةٍ قياسيةٍ ؛ وهذه من المعجزات!

□ فلننْتَقِل الآن إلى الحديث عن اتفاقيات الصلح الفلسطينيّ - الإسرائيليّ...

■ (مقاطعاً بقوّة) هل سمعتموني يوماً أتكلم عن هذه الخيانة الكبرى؟

□ أنتم عالم مستقبليّات، ومن المفروض أن تتجمع لديكم المعطياتُ وأن تُبْدوا حيالها آراءكم وتنبؤاتكم . ومسلسل السلام يفْرض نفسَه على الجميع، سواء الذين يروّجون له أو الذين يعارضونه.

لا نحتاج إلى التناوب بين الأحزاب السياسية فحسب، بل إلى التناوب بين الأجيال أيضاً.

■ أنتم بحديثكم هذا تعطون لاتفاقات الاستسلام العربيّ شرعيةً تاريخيةً. وأنا أرى أنّ الحديث عن هذه الاتفاقيات، حتى بالرفض والنقد، هو ترويجٌ لها ومحاولةُ إثباتِ فكرتها في عقول المواطنين العرب! إنّنا بحديثنا عن مبادرات السلطة الفلسطينية الاستسلامية نعطيها المصداقية، وهذا ما لا نبغيه، بل هي لا تستحقه أصلاً. فالسلطة الفلسطينية في رأيي غير موجودة حتى أناقش مبادراتٍ واتفاقاتٍ تقوم بتوقيعها. أنا من الجيل الذي عاش منذ البدء قضية فلسطين وأدْرك تفاصيلها. خمسين

عاما وأنا أحمل في داخلي قضية فلسطين كما يحملها كلُّ عربيّ. والقضيّة الفلسطينية عندي نوعان : قضيّة تهم الفلسطينيين وهم أحرار فيها ولا دخل لنا في تفاصيلها. وقضيّةٌ مصيرية بالنسبة للعالم العربيّ والإسلاميّ. وباعتباري عربياً ومسْلماً، أرى أن مصيري مرتبط بما ستؤول إليه الأوضاع في فلسطين. ومادامت فلسطين ـ بعاصمتها مدينة القدس ـ كلُّها محتلةً فأنا هنا، في المغرب الأقصى، أعتبر نفسي محتلاً فكرياً وشعورياً ودينياً.

❑ هناك من المهتمين بالصراع العربيّ ـ الإسرائيليّ مَنْ يذهب إلى أنّ **واي بلانتيشن** يُعتبر إيذاناً بوأد الحلم الإسرائيليّ، من منطلق أنّ الصهيونية قامت على أساس استعادة أرض الميعاد من النيل إلى الفرات، ولمّا لم يتحقق لها هذا الحلم فإنّ ذلك يعد انتصاراً لنا، لأنّها اكتفت ب 80٪ من الأراضي الفلسطينية!

■ هذه لعبة صهيونية ماكرة واستراتيجية سياسية فيها الكثير من المناورة. اتْركني الآن أسلبْ كلَّ ما لديكَ، وبعدها قد نتفق على إرجاع 5٪ أو8٪ إليكَ، فهل أكون قد خسرتُ شيئا؟ ومن هو المنتصر الحقيقيّ؟ قد يكون ما أشرتم إليه كلاماً تبريرياً للذين يناصرون «مسلسلَ السلام» ويعْقدون عليه الآمال. وهذا كلام فيه الكثير من العَزاء، لكنّه عزاءللذات في خيبتها، لاعزاءٌ لإسرائيل في تنازلها عن شعارها الكبير. وما يسعدني، في كل هذه اللعبة،

هو انكشاف أمر قادة منظمة التحرير الفلسطينية ؛ فقد أظهروا أنهم ليسوا في مستوى الانتفاضة الفلسطينية ولا في مستوى نضال الشعب الفلسطينيّ المناضل الحرّ .

□ يهمني أن أتطرق معكم إلى قضية الجزائر. فقد عُرفتم منذ عهد المقاومة ضد الاستعمارالفرنسيّ بتقاربكم الوديّ والحميميّ مع القادة الجزائريين : أحمد بن بلة ومحمد بوضياف والحسين آيت أحمد ومحمد اليزيد وغيرهم كثير، إضافةً إلى ارتباطكم بعواطف نبيلة مع الشعب الجزائريّ. أين ترون الداء المستعصي على الاستشفاء في الجزائر؟

■ كنتُ وما أزال أعتبر نفسي مناضلاً جزائرياً. وكنت قد اشتغلت بمكتب الجزائر في الأمم المتحدة مع محمد اليزيد والحسين آيت أحمد وعبد القادر الشندلي، إذ كان النضال الجزائريّ نضالاً مغربياً. فعندما يتكلّم مثلي عن الأزمة الجزائرية، فلابد أن يكون متأثراً بما يجري في بلدٍ يعتبره وجدانياً بلدَه، قبل أن يكون محلِّلاً موضوعياً ومجرَّداً.

قبل أن تقع مشكلة الجزائر، وبعد الهجوم الأمريكيّ على العراق، كنتُ قد طرحتُ بأنّ خوفي مستقبلاً هو على السودان وفلسطين وليبيا والجزائر. وهذه الدول كلها عَرفَتْ بعد 1991 مشاكل عديدةً. والجزائر هي الدولة العربية الوحيدة، بل الدولة الوحيدة من بين دول العالم الثالث، التي جَرَتْ فيها انتخاباتٌ

ديمقـراطيـة و نزيـهـة، وكـانت عـلـى أبواب الدخـول فـي تجـربة ديمقراطية نابعة من القيم الجزائرية العربية والإسلامية. وهذه الطريقة المتقدمة في بلورة المشروع الدّيمقراطيّ الوطنيّ للجزائر لـم تكن لترضـي القوى الاستـعمـارية، وخصـوصـاً فرنسـا التي تـربطهـا مصـالحُ حيويةٌ بالجـزائر. وفي هذا الصـدد يجب أن لاننسى أنّه مباشرةً بعد الانتخابات البلدية في يونيو 1990، كانت قـد حـصلت فـي الجـزائـرتطوّراتٌ هـامـة : فـقـد وافق البـرلمان الجزائريُّ على قانون التعريب يوم 28 دجنبر 1990. وهذا القرار كان قد خلّف أصداء واسعةً، خصوصاً في الصحافة الفرنسية : فقد نشرت صـحيفة **لوموند الفرنسية** يوم 29 دجنبر 1990، أي بعد يوم واحد، مقـالة افتتـاحية تحلّل مـخاطر الـتعـريب فـي الجـزائر، كمـا شنّتْ إذاعةُ **فرانس انترنـاسيونال** وإذاعـة **ميدي 1** من طنجة حملةً ضد هذا القانون ؛ فالتعريب يعني عند فرنسا الشيء الكثير، لأنّ الجزائرهي البلاد الثالثة فيما يسمّى بالعالم الفرنكفونيّ بعد فرنسا وكيبك.

إضـافة إلى هذا العامل هناك عامل آخر يتجلّى فـي تدخل الجيش الجزائريّ في الشأن العام للبلاد. وقد يصعب على المرء أن يعرف التفرعات الداخلية في هذا الجيش، والمسؤوليات التي يطلع بها. وأعتقد أن أزمة الجزائر يمكن معرفة خيوطها الأولى إذا استطعنا أن نعرف تركيبة الجيش الجزائريّ. ومـجمل القول

إنّه من الصعب فهم ما يجري في الجزائر. ونتمنّى أن تنتهي هذه الأزمة، فالهمجية التي تواجه الشعبَ الجزائري ليست صفةً من حضارته. ولكنني مع ذلك مطمئنٌ إلى مستقبل الجزائر ؛ فبعد العراق ستكون الجزائر مستفيدةً من الذي حصل لها اليوم لأنّ معاناتها و ألمها سيعلّمانها كيف تصنع مستقبلها.

□ قد لا نختلف معكم كثيراً في تحليل الأزمة الجزائرية، غير أنّ هناك عنصراً ملحاً متمثلاً في مبدأ الانتقال الديموقراطيّ، الذي بدا أنه كان انتقالاً عسيراً لم تهضمْه مؤسسة الحكم في الجزائر ذاتُ التوجه السياسيّ الأحادي. ولم تكن، بعدُ، مستعدةً لقبول الدخول في مسلسل التناوب السياسيّ ولقبول نتائج انتخابات نزيهة وديمقراطية. وهذه العناصر تقودني إلى طرح الصيغة المقترحة للانتقال الديمقراطيّ في دول العالم الثالث، وأعني الصيغة التي تعتمد التدرج الديمقراطيّ.

■ لا أحد ينكر أنّ مفتاح الأزمة الجزائرية كامن في موقف المؤسسة العسكرية من تطوّر الأمور. أما في قضية الديمقراطية فقولوا لي مَنْ هو الذي يجب أن يرْعى زمن ولادة الديمقراطية في الجزائر؟ ومَنْ هو الأستاذ الذي سيعطي الدروسَ في الديمقراطية للشعب الجزائريّ؟ فالقول إنّ الشعب الجزائريَ لم يصل بعدُ إلى مستوى مباشرةِ الديمقراطية نسخةٌ طبق الأصل للاستعمار الذي برّر به وجودَه ورغبته في الاستمرار في احتلال

الجزائر. إنّ ماهو أساس في معركة الديمقراطية في وطننا العربيّ هو أن نفهم هذه الكلمة انطلاقاً من خصوصياتنا وحاجاتنا الذاتية. فلا يمكن أن ننتظر الغرب ليعلِّمنا ماهي الديمقراطية، ولسنا في حاجة إلى مَنْ يأتي في كل لحظة ليلقّننا ما قاله **فولتير** في الحرية.

و يجب أن أضيف إلى ذلك عاملاً آخر، وأراه السبب الرئيس في تعطيل المسيرة الديمقراطية في الوطن العربيّ ، ويتمثل في غياب النخبة السياسية الفاعلة والقادرة على تطوير الأوضاع في الوطن العربيّ. فما نملكه الآن لا يعدو أن يكون نخبةً سياسيةً تقليدية هرمة لعبتْ دوراً في فترة المقاومة والتحرير، لكنها لم تستوعبْ جيداً أنّ مهمتها قد انتهت، وأنّ عليها أن تتخلى عن دور القيادة السياسيةلصالح جيلٍ شابٍ قادرٍ على تسيير الشأن العامّ. انظروا معي إلى معدل السنّ عند السياسيين والحكام في منطقة المغرب العربيّ مثلاً ؛ فهذه بلدانٌ معدلُ الأعمار فيها أقلُّ من 28 سنة، ولكنْ يحكمها شيوخٌ تجاوزهم الزمنُ. ليس التناوب بين الأحزاب السياسية هو ما نحتاج إليه فحسب، وإنّما كذلك التناوب بين الأجيال ؛ فلا يمكن لجيلٍ شاخ أن يقرّر ويخطّط لمستقبلِ جيلٍ جديد.

□ لقد كانت لكم تجربةٌ طويلة ومهمة في منظّمة اليونسكو، ولابد أنّها مكنتكم من الوقوف على العديد من تجارب الحوار

الحضاريّ والثقافيّ بين الشمال والجنوب. فهل تتصوّرون أساساً لقيام حوار حضاريٍّ وثقافيٍّ بين الشعوب في ظل أوضاع الهيمنة الشمالية على باقي بلدان العالم؟

■ عشتُ ثلاثين سنة وسط حضارات وثقافات متنوعة، وتعرّفتُ عليها في أماكنها ومؤسساتها الثقافية والعلميةوالجامعية... إضافة إلى أنني كنتُ قد تقلّدْت لمدة طويلة مسؤولية النشاط الثقافيّ في العالم في اليونسكو. ومن وحي المسيرة الطويلة استطعتُ أن أتوصل أخيراً إلى نتيجة أساس ؛ وهي أنّه بالقدْر الذي يتقرّب فيه الجنوبُ لفهم الشمال ويرغب في الاطلاع على ثقافته وحضارته، لم نسجِّل رغبة صريحة من الشمال في التقرب من الجنوب. فالشمال لايهمه سوى فرض قيمه وآرائه. وفي اعتقاد هذا الشمال أنّ الجنوب الضعيف والفقير ليس من حقِّه أن يعكس قيمه وثقافاته وحضاراته، بل هو دوماً في حاجة إلى الشمال إن هو أراد الاستمرار في الحياة. وهذا اللاّتواصل الثقافيّ هو نتيجة حتمية للتفوق الشماليّ : فنسبة أهل الشمال 20٪ من سكان العالم (وستكون نسبتهم بعد عشرين سنة في حدود 15٪) ولكنهم يسيطرون على 80٪ من الموارد الطبيعية ومن الإمكانيات الاقتصادية للعالم.

أعود إلى تجربتي في **اليونسكو** لأشير إلى أنني أحسستُ طيلة عملي بها أنّ إنسان الجنوب الذي يؤْمن بقيمه لا تقدّم له

إمكانيةُ داخل المنظمات الثقافية الدولية. ولهذا تركتُ اليونسكومنذ سنة 1976، وبعدها تركتُ منظمات ثقافية وعلمية دولية أخرى : ففي سنة 1988 تركت **نادي روما** ، كما تركت حركة **بوكواش** التي أسسها **اينشتاين وبيرتراند** راسل، كما تركتُ **معهد العالم العربيّ** في **باريس**.

إنّ المشكلة قائمة في اللاتكافؤ واللاتواصل بين أهل الشمال وأهل الجنوب. وحتى إذا أراد الشمال التعرف علينا فهو يكتفي بالجانب الفولكلوريّ والعجائبيّ الذي ترسّخ لديه من خلال الرؤية التي يروّج لها الإعلامُ الغربيّ. ولقد سبق لي أن قلت منذ السبعينيات إنّ المستقبل لكلٍّ من الشمال والجنوب قائم في التّواصل الثقافيّ، لأنّ تعنّت الغرب وممارسته للحرب الحضارية التي بدأها ضد الجنوب سيقوده إلى نهايته الحضارية. إنّ الغرب يكتفي اليوم باستغلال نتائج ثورة الاتصالات والمعلومات لفرض إرادته وقيمه على الجنوب، بدلاً من أن يوظّفَها لخدمة التواصل مع الحضارات الأخرى... علماً أنّ الاستمرار في الوجود التاريخيّ و الحضاريّ لايقوم إلا على مبدأ التعدّد : فالشمال لا يمكنه أن يستمر في الحياة بتحقيق تواصل بالآلات والبضائع والكلام السياسيّ الفارغ، وإنّما يجب أن ينخرط في مشروع تواصل ثقافيّ و حضاريّ مبنيٍّ على احترام القيم الإنسانية وعلى مبدأ التعدّد الحضاريّ والثقافيّ.

أي صورة للعرب في المستقبل؟ *

لا يستطيع أحد أن يقرأ في كف المستقبل العربي من دون أن يسمع أو يقرأ أفكار العالم المغربي الدكتور المهدي المنجرة.
لأنه أحد أهم خبراء علوم المستقبل في الوطن العربي ويعتبره الغربيون من أهم مفكري العالم الثالث، لكنه يعتبر قضية «الفساد الفكري» هي قضيته الأولى، وهو يرى أن أصعب ما يواجه العرب في المستقبل هو وجود حالة استعمار فكري داخل النخبة المنتشرة في الجامعات والمعاهد والصحف والوزارات، هذه الحالة هي التي تربط تطور الوطن بالغرب.
ورغم تحليله القاسي للواقع العربي إلا أن د. المهدي المنجرة يبدو متفائلا، لأن نسبة كبيرة من السكان العرب، أعمارهم أقل من 24 سنة، مما يعطي الأمل في جيل جديد يستوعب حضارة العصر القادم.
هكذا بادرناه بالسؤال ونحن ندير هذا الحوار في مكتبه بمدينة الرباط :

□ ماهي حضارة العصر القادم، وما هو موقع العرب فيها؟

■حضارة المستقبل تعتمد بشكل أساس على الإنسان وليس

*أجرى الحوار عزيز حاجي، ونشر بـ "الغد العربي" ع 13، أبريل 1999

على المزرعة ولا على المصنع، إنها حضارة المعرفة، والبحث والمعلومات والتقنيات، سوف تتراجع تدريجيا قيمة المواد الخام، هناك من يتوقع حتى بالنسبة للطاقة أن يوفر العالم الصناعي بدائل جديدة للمواد الخام «النفط»، لذلك فالسؤال المطروح حاليا هو : ماذا ينتج الوطن العربي من معارف وعلوم وإبداعات علمية وحضارية! وأهمية هذا السؤال هو أن هناك دولا مثل اليابان أو سويسرا والدول الأسكندنافية دخلت العصر القادم بدون أن تمتلك أي ثروة طبيعية، ولا تتوفر لديها مواد خام، لكن لديها العقول والكفاءات، وللأسف فإن الأمة العربية فقدت قدراً كبيرا من رصيدها المستقبلي عندما تخلت في وقت مبكر عن علمائها الذين ذهبوا أو هربوا إلى الغرب، لقد تعاملنا مع علمائنا وكأن لدينا «فائض عقول»، ولم ندرك أن العصر الجديد هو عصر المعرفة، وأن هؤلاء العلماء أغلى من كل احتياطي النفط العربي، كما لم تكن هناك أي رؤية مستقبلية لحل مشكلة الأمية، فالمجتمع العربي يعاني من أمية هي أعلى نسبة في العالم ؛ إذ تتراوح حول الرقم 60٪ على الرغم من أننا مسلمون، وأول ما نزل من القرآن الكريم هو كلمة «اقرأ»، والحكومات العربية المتعاقبة كانت ـ وما تزال ـ تنظر إلى التنمية على أنها رؤوس أموال ومصانع وإنتاج، لكن ـ للأسف ـ كل هذه المفردات لن يكون لها قيمة في المستقبل، لأن أهم ثروة ستكون البشر، وستكون المعلومات أكثر قيمة من المال.

□ يعتقد البعض أن العقل العربي «ماضوي» لا يملك رؤية للمستقبل؟

■ إنني لا أستطيع أن أجد توصيفا دقيقا للعقل العربي، فهو عقل مشتت، لأنه ليس ماضويا، ولا مستقبليا، هو خليط بين العقول، لذا لا تجد ما يمكن أن نسميه دراسات المستقبل، لقد كانت هناك إرهاصات مثل الدراسات التي قام بها **مركز دراسات الوحدة العربية**، وأشرف عليها **د. خير الدين حسيب** بـ «بيروت»، وهي مبادرة مهمة، كما أن هناك مبادرة أخرى قام بها **منتدى العالم الثالث** وأشرف عليها **د. إسماعيل صبري عبد الله** بـ «القاهرة»، لكن مشكلة الدراسات المستقبلية هي أن النخبة الحاكمة لا تنظر بثقة إلى الخبرات والكفاءات المحلية، وأكاد أجزم أن لاأحد من الحكام وفر وقتا للاطلاع على الدراسات المستقبلية التي تم إعدادها عن طريق **مركز دراسات الوحدة** أو **منتدى العالم الثالث**، فالعرب لا يهتمون إلا بالدراسات التي تأتي من إنجلترا وأمريكا وفرنسا.

□ هل «عقدة الخواجة» دخلت حياتنا العلمية؟

■ نعم، وهذا ذكاء من الاستعمار الذي بعدما رحل عن الدول العربية ظل يواصل دوره، لكن بشكل جديد هو الاعتماد على ما نسميه «الاستعمار الحضاري أو الثقافي» من خلال عشرات المفكرين داخل وطننا العربي في الجامعة والوزارة والسينما

والإعلام، هؤلاء التابعون يعملون بوعي أو بدون وعي كآلات لمفاهيم وقيم ثقافية وحضارية تغاير النمط الحضاري العربي، وتعمل في اتجاه بوصلة العقل الغربي، وتحقق أهدافه، وهذا يعني - في نهاية الأمر - أن الاستعمار مازال موجودا، داخل العقول، وهذا هو الأخطر.

□ في ظل الحديث عن «العولمة» تتردد مقولات عن تذويب الفوارق بين دول الشمال الصناعي ودول الجنوب الفقير، وسوف تنتهي ظاهرة استغلال الشمال لثروات الجنوب؟

■ أبدأكلامي من الشق الثاني في السؤال وهو الحديث عن ثروات الجنوب، في الواقع لا توجد ثروات في الجنوب إذا عرفنا الثروة على أنها البشر المنتج للمعرفة، أما الثروة بمعنى المواد الخام والأيدي العاملة الرخيصة فهذه لا مكان لها في الحضارة الجديدة، من هذا المنطلق أقول إن التفاوت سيبقى لكن على مستويين، تفاوت علمي ومعرفي بين الشمال والجنوب، وتفاوت في الجنوب بين الأثرياء والفقراء، وما أود التركيز عليه هنا هو أن «العولمة» أو النظام العالمي الجديد سوف ينتج حالة صارخة من التفاوت لم تشهدها البشرية من قبل، وانظر إلى إجمالي سكان الدول الصناعية الكبرى الذين يشكلون 19٪ من سكان العالم، هؤلاء يحصلون على 83٪ من الثروة العالمية، وانظر إلى مستوى التعليم ستجد أن 85٪ من مخصصات التعليم في العالم

مكرسة لـ 19٪ من البشر، وإذا نظرنا إلى البحث العلمي سنجد أن 90٪ من نفقاته تتم في الدول الصناعية، وفي مجال الاتصالات الإعلامية والأقمار الصناعية تحتكر الدول الصناعية 90٪ من إجمالي المصروفات العالمية، وأكاد أقول إن ميزانية البحث العلمي في أمريكا سنويا تعادل إجمالي الموازنة لنصف سكان الوطن العربي، فأين الحديث عن عالم واحد، وعن تذويب الفوارق، إن النظام العالمي الجديد وجد لكي يكرس هذه الفوارق ويعمقها، ولكي يستغني نهائيا عن العالم الثالث حيث يعتبره عبئا ينبغي التخلص منه في أسرع وقت ممكن.

□ وهل سيتم ذلك قريبا؟

■ في التطور الإنساني يمكن الحديث عن حقب تاريخية لا تحسب بالسنين، نحن مازلنا في زمن عالمي قديم يعتمد على الاستغلال، وثمة إرهاصات لنظام عالمي جديد يعتمد على تهميش العالم الثالث، لذلك تسارعت خطى الاستغلال في التسعينيات بصورة رهيبة، هناك استغلال غربي للثروات النفطية العربية، ولاحظ هذا الانخفاض الرهيب في سعر النفط، إذ لا تملك دول العالم الثالث فرصة التحكم في ثروتها، وهي تمشي كمن يساق إلى قدره، ولاحظ أن الدول الإفريقية دفعت للبنك الدولي في عام 1994 أكثر مما دفعه البنك لها، وهذا يعنى استغلال ثروات الجنوب في هذه المرحلة استعدادا لمرحلة أخرى سيكون فيها

الجنوب أقرب إلى «ساقط القيد»، أي لن يكون له أدنى اعتبار أو فائدة إلا كمستهلك لما يصدره الغرب من ناتج نظامه المعرفي.

□ نفهم من تحليلك أن العرب لن يكون لهم أي مكانة في النظام العالمي الجديد، وأن الصورة قاتمة؟

■ أعتقد أن الفرصة ماتزال قائمة لإنتاج نظام عربي جديد يستطيع التعامل مع النظام العالمي الجديد، وهذه الفرصة تبدأ بوقف التدهور الحاصل في العلاقات، ولا أعتقد أن الحالة العربية يمكن أن تصل إلى أسوأ مما نحن فيه الآن، فالجامعة العربية محنطة، والتنسيق العربي مجمد، وصيغ مجالس التعاون لم تحقق نتائج واضحة، والنزاعات الحدودية تستغرق النخب الحاكمة، كما أن نماذج التنمية السائدة تسير على النمط الغربي وهي أقرب إلى التبعية، ولا بد أن يأتي الفرج من خلال جيل جديد يتمثل في أن نسبة كبيرة من أبناء الوطن العربي تحت 24 سنة، وهذا يدعو إلى التفاؤل، لكن هناك عوامل موضوعية تؤكد وجود الأمل.

□ ماهي؟

■ نحن نمتلك عددا وافرا من الكفاءات والخبرات العلمية التي تحتاج إلى الثقة، وهذا مطلوب من الرأي العام والحكومات ووسائل الإعلام والأحزاب ومنظمات المجتمع المدني، علينا أن نعيد الاعتبار للعقل في الواقع من دون استسلام لمعطياته،

ويحتاج العقل العربي إلى نوع من «المأسسة»، أي المؤسسات التي تنظم المعلومات والمعارف وتوثقها، وتكون على اتصال مع مراكز الأبحاث في العالم ليس لكي تقلد ما توصلت إليه، وإنما لتناقشها وتستفيد منها.

لقد وصلنا إلى قناعة بأننا فشلنا، وهناك وعي بأسباب الفشل، وهذا في حد ذاته دافع قوي لتجاوزه، كما أن النزاعات العربية الحادة التي تفجرت في التسعينيات كانت مفيدة «رغم سلبياتها» لأنها عرت الواقع العربي، وكشفت زيف الادعاءات الوحدوية، ووضعتنا أمام حقائق موضوعية، أما الأمر الجديد تماما فهو حالة الوعي السياسي والثقافي في الشارع العربي التي جعلت الناس يتساءلون عن حقوقهم الديمقراطية، وينظمون أنفسهم في أحزاب وجماعات، وهذا أجبر الحكومات على احترام «أنسنة» البشر، ويضاف إلى ذلك كله إدراك النخب الثقافية بأهمية القيم الحضارية، والهوية الثقافية لمواجهة الغزو الثقافي الوافد، وإذا كان هذا الإدراك جاء في إطار الدفاع عن البقاء أو كوسيلة وجود ضد الهيمنة في مرحلة ما بعد الاستعمار العسكري والاقتصادي، فإنه سوف يتحول إلى مقوم بناء لنسق من الأفكار الذاتية التي تستفيد من المعطيات الحضارية والمعرفية لإثراء الوعي العربي وليس لنفيه.

□ وما هي نقطة البداية لدخول المستقبل، هل هي تفعيل

الممارسةالديمقراطية أم تنشيط مراكز الأبحاث أم تقليص التبعية الاقتصادية؟

■ نقطة البداية هي التعليم، والاهتمام بالعنصر البشري، ورفع الكفاءة العقلية والمعرفية عند الطلاب الجدد ليكونوا مبدعين لا متلقين فقط، وأكاد أقول إن نظم التعليم في أغلب الدول العربية لا تصلح لإعداد عقول مبدعة، وقد يفلت عالم هنا، أو خبير هناك، لكن النظام التعليمي العربي يحتاج إلى إعادة نظر، وإذا كان التعليم ضرورة من حيث كونه عدالة اجتماعية، فإن المعرفة هي أيضا حق اجتماعي وضرورة حضارية، لذا مطلوب أن يتزامن العمل في خطة زمنية محددة لمحو أمية المجتمع العربي لها ميزانية وشروط وأدوات بهدف الإنجاز الحقيقي مع عامل آخر هو إعادة الاعتبار للعقل المستقبلي العربي، من خلال الثقة في علمائنا، ومراكز أبحاثنا وإمدادها بأدوات الإنتاج المعرفي، إنني أصاب بدهشة عندما أتابع صفقات السلاح التي تعقدها الدول العربية مع الغرب، فهذا السلاح لم ولن يستخدم وهو لا قيمة له، لأنه معقد تكنولوجيا كما لا توجد حاجة لاستعماله، ولو خصصنا موازنات التسليح لمحو الأمية ودعم الجامعات والمراكز العلمية لصار لدينا شعب قوي يهابه الآخرون، فترسانات الأسلحة مهما كانت مليئة لا تخيف أحداً، لكن الخوف يأتي من شعب مسلح بالمعرفة.

□ وماهو موقع الديمقراطية والمشاركة الشعبية في هذا السياق؟

■ المشاركة مسألة ضرورية في كل عصر، وفي أي حضارة وسوف تلاحظ أنه كلما شارك الشعب في تقرير مصيره وسياسته ومستقبله، تحقق التقدم والحضارة، يمكنك أن تلمس ذلك في المجتمع الإغريقي وحتى الآن، بل إن المجتمع العربي لم يشهد حالة ازدهار إلا في ظل ديمقراطية أو شورى كانت تسمح للمواطن أن يقول للحاكم «لا»، والمثير هنا هو أن الحكام الحاليين يعترفون بضرورة المشاركة الشعبية أو الديمقراطية، وهذا جديد، لكن في الممارسة نجد تراجعا شديدا، ولو نظرت إلى الدساتير والقوانين ستجد بنودا أقرب إلى المدينة الفاضلة، لكن مع ذلك فإن المدينة - في الواقع - ليست كذلك، وأهم حوافز الإنتاج المعرفي والثقافي هو شعور المواطن بأنه حر ومثمر ومشارك، وقد لاحظت أن العلماء العرب يهربون من بلادهم إلى الخارج بحثا عن مناخ يشجع الإبداع، وليس عن المال أو الشهرة، لأنهم لن يشعروا بالثراء أو الشهرة إلا إذا عادوا إلى بلادهم، ومعنى ذلك أنهم هربوا لكي يبدعوا ثم يعودوا إلى بلادهم مرة أخرى. ولعلي أشير إلى أن أحد أسباب عجز العرب عن إعداد دراسات مستقبلية هي سياسة النفس القصير، فالدراسات المستقبلية تحتاج إلى أمد طويل، ومن أهم سمات

التخلف العجز عن التعامل مع الأمد الطويل، وهذا يحتاج إلى رؤية، ونحن الآن نفتقد إلى هذه الرؤية، ففي الماضي، أيام الاستعمار كان لدى المثقفين رؤية لتحرير الوطن، وتحرير المواطن، وكان لافتا وجود هيئات كثيرة تتعاون من أجل هذا الهدف، الحكومات والحركات الشعبية والمؤسسات الثقافية، لكن بمجرد أن رحل الاستعمار تفجرت الخلافات بين هذه الجهات، وصارت الرؤية قصيرة النظر وصار الصراع هو قانون الوجود، ولو حدث العكس وامتلكت النخب السياسية والفكرية رؤية لتحديث المجتمع بالقضاء على الأمية وتطوير التعليم والدفاع عن القيم الحضارية وتبني نموذج عربي مستقل للتنمية، فسوف نسير في الاتجاه الصحيح، وهذا ما نعول عليه مع الجيل الجديد.



محتويات الكتاب

صدر عن منشورات الزمن

ضمن كتاب الجيب

■ الكتاب 1 / أبريل 1999 عبد الله ابراهيم : ثورة العقل

■ الكتاب 2 / مايو 1999 عبد الإله بلقزيز : العنف والديمقراطية

■ الكتاب 3 / يونيو 1999 محمد ضريف : الحركة الإسلامية : النشأة والتطور

■ الكتاب 4 / يوليوز 1999 محمد سبيلا : المغرب في مواجهة الحداثة

■ الكتاب 5 / غشت 1999 عبد الكريم برشيد : المؤذنون في مالطة

■ الكتاب 6 / سبتمبر 1999 حسن أوريد : الإسلام والغرب والعولمة

■ الكتاب 7 / أكتوبر 1999 عبد الواحد الناصر : حرب كوسوفو : الوجه الآخر للعولمة

ا■ لكتاب 8 /نوفمبر1999 عبد السلام حيمر : مسارات التحول السوسيولوجي في المغرب

■ الكتاب 9/دسمبر 1999 أحمد الريسوني : الفكر المقاصدي : قواعده وفوائده

■ الكتاب 10 / يناير 2000 ادريس كثير - عز الدين الخطابي : أسئلة الفلسفة المغربية

■ الكتاب 11 / فبراير 2000 ادريس الخرشاف: المعرفة الإسلامية والعولمة، أي آفاق؟

■ الكتاب 12 / مارس 2000 سعيد يقطين : الأدب والمؤسسة

■ الكتاب 13 / أبريل 2000 طه عبد الرحمن : حورات من أجل المستقبل

■ الكتاب 14/ مايو 2000 محمد شقرون : الكتابة والسلطة والحداثة

■ الكتاب 15 / يونيو 2000 نور الدين أفاية : أسئلة النهضة في المغرب

■ الكتاب 16 / يوليوز 2000 محمد أسليم : الإسلام والسحر

■ الكتاب 17/ غشت 2000 الإله بلقزيز : "حزب الله" اللبناني

■ الكتاب 18 / سبتمبر 2000 المهدي المنجرة : عولمة العولمة (الطبعة الأولى)

■ الكتاب 19 / أكتوبر 2000 أحمد هوزلي : المغرب : البترول والتنمية

■ الكتاب 20 / نوفمبر 2000 الميلودي شغموم : المعاصرة والمواطنة

■ الكتاب 21 / ديسمبر 2000 محمد يتيم : الحركة الإسلامية بين الثقافي والسياسي

■ الكتاب 22 / يناير 2001 سعيد بنسعيد العلوي : الإسلام وأسئلة الحاضر

■ الكتاب 23 / فبراير 2001 يحيى اليحياوي : العولمة ومجتمع الإعلام

■ الكتاب 24 / مارس 2001 زهور كرام: في ضيافة الرقابة

■ الكتاب 25 / أبريل 2001 مالكة العاصمي : نحن وأسئلة المستقبل

■ الكتاب 26 / 2001 عبد الهادي بوطالب : العالم ليس سلعة

■ الكتاب 27/ 2001 مصطفى المسناوي : أبحاث في السينما المغربية

■ الكتاب 28/ 2001 عبد الواحد أكمير: الهجرة إلى الموت

■ الكتاب 29/ 2001 سعيد بنگراد : السميائيات السردية

■ الكتاب 30/ 2001 بنسالم حيميش : في معرفة الآخر

■ الكتاب 31/ 2001 عبد النبي ذاكر : صورة أمريكا في متخيل الرحالين العرب

■ الكتاب 32/ 2002 مجموعة من الكتاب : الديانات السماوية وموقفها من العنف

■ الكتاب 33/ 2002 عبد الله ساعف: أحاديث في السياسة المغربية

■ الكتاب 34/ 2002 وزارة التربية الوطنية : الجهود الإصلاحية بقطاع التربية والتعليم

■ الكتاب 2002/35 محمد اليازغي: ذاكرة مناضل

■ الكتاب 2002/36 سعيد شبار: الحداثة في التداول الثقافي العربي الإسلامي

■ الكتاب 2002/37 سعد الدين العثماني: تصرفات الرسول ﷺ بالإمامة

■ الكتاب 2003/38 عبد القادر الفاسي الفهري: اللغة والبيئة

- الكتاب 2003/39 محمد سبيلا: دفاعا عن العقل والحداثة
- الكتاب 2003/40 مجموعة من المثقفين:
  المثقفون المغاربة وتفجيرات 16 مايو
- الكتاب 2004/41 أحمد شحلان: التوراة والشرعية الفلسطينية
- الكتاب 2004/42 كنزة الغالي: نساؤنا المهاجرات في إسبانيا
- الكتاب 2004/43 حنان السقاط: بين الاستشهاد والإرهاب
- الكتاب 2004/44 هشام العلوي: الجسد بين الشرق والغرب (نماذج وتصورات)
- الكتاب 2005/45 بشير قمري: دراسات في السينما
- الكتاب 2005/46 عبد النبي رجواني: التعليم في عصر المعلومات
- الكتاب 2005/47 عبد القادر العلمي: في الثقافة السياسية الجديدة
- الكتاب 2006/48 عز الدين الخطابي / إدريس كثير:
  في الحاجة إلى الإبداع الفلسفي
- الكتاب 2006/49 الحبيب الجنحاني:
  المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي
- الكتاب 2006/50 القاضي عياض: في محبة المصطفى ﷺ
- الكتاب 2006/51 سعيد بنسعيد العلوي:
  شروط المصالحة مع السياسة في المغرب
- الكتاب 2007/52 محمد سليم العوّا: العلاقة بين السنة والشيعة
- الكتاب 2008/53 إدريس مقبول: المخفي والمعلن في الخطاب الأمريكي
- الكتاب 2011/54 محمد التهامي الحراق: موسيقى المواجيد



18

عولمة العولمة

«... لا ينتفض المهدي المنجرة، وهو السابر لأغوار العلاقات الدولية و العارف بمعظم تفاصيلها، لا ينتفض ضد العولمة كظاهرة استعمارية جديدة فحسب، بل وأيضا كتوظيف لغوي يحرم الدول والشعوب من حقها في اختيار مصطلحاتها ومفاهيمها ومفرداتها للتعبير عن واقعها وآمالها في التحرر والاستقلال والكرامة.

إن رفض المؤلف لظاهرة العولمة السائدة إنما هو، وبامتياز، رفض لحمولتها الاستعمارية الجديدة، لبعدها الاقتصادي الإقصائي، لمحتواها الفكري المتمركز حول المنظومة الغربية ذات المرجعية المسيحية/ اليهودية، لتطلعها إلى صهر كل ثقافات العالم في المهيمنة منها، لتكريسها لقوة النار والحديد (كما في العراق وغيره)، ولرفضها لمبدأي التعدد والتنوع اللذين لا مستقبل للبشرية بدونهما.

هو إذن "الفكر الواحد" الذي لم يتوان الكاتب يوما عن كشفه، عن التنديد به، عن تعرية خلفيته و عن فضح قواه وقوى النخب التي تتبناه وتتلقى مصلحة في إشاعته و ترويجه.

من هنا، ولأكثر من مبرر، يجد طرح "عولمة العولمة" عمقه الحقيقي وجوهره الأسمى...».

الزمن



المهدي المنجرة

15 درهما

منشورات الزمن

لوحة الغلاف: للفنان التشكيلي الروسي واسيلي كاندنسكي